

## 8. التحويلات، شبكات الحماية والفقير

الفقراء في العراق يعتمدون بشكل غير متناسب على الدخل من غير العمل، ويفتقرون إلى الأصول، وبالأخص، على التحويلات بما في ذلك من خلال نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية). على الرغم من الزيادة في حصة الدخل من سوق العمل إلى 49 في المائة في 2012 من 42 في المائة في عام 2007، والتحويلات العامة والخاصة ما زالت تشكل 36 في المائة من إجمالي الدخل للمجموعة العشرية الأدنى، منها أكثر من في المائة 80 تتألف من التحويلات العامة.

الاعتماد على التحويلات كمصدر للدخل يختلف أيضا على نطاق واسع عبر المكان، وخاصة بالنسبة للمجموعة العشرية الأدنى. على سبيل المثال، في حين أن دخل العمل يمثل 58 في المائة من إجمالي الدخل من فئة 10 في المائة الأدنى دخلا في كردستان، تنخفض حصتها إلى 42 في المائة للفئة المناظرة ممن يعيشون في الجنوب. استلام تحويلات نظام التوزيع العام كمصدر للدخل من غير العمل هي أيضا أصغر في كردستان، وهو ما يمثل أقل من 20 في المائة من الدخل من غير العمل في المتوسط بينما ترتفع إلى 48 في المائة من إجمالي الدخل من غير العمل في الجنوب. يتم تعويض الحصة المنخفضة نسبيا للتحويلات من البطاقة التموينية في كردستان من الحصص المرتفعة نسبيا للرواتب التقاعدية ودخل رأس المال.

التحويلات الخاصة هي صغيرة الحجم نسبيا وتغطي أقلية من الفقراء. تغطي التحويلات الدولية أقل من 1 في المائة من الفقراء وأكثر من 90 في المائة من المستفيدين هم من غير الفقراء. وتغطي التحويلات من الزكاة 2,4 في المائة من الفقراء، ولكن ثلث المستفيدين من الزكاة هم تحت خط الفقر. تُولف الحوالات المحلية ما يقرب من ثلث الأسر الفقيرة وغير الفقيرة؛ على الرغم من أن 20 في المائة فقط من المستفيدين هم من الفقراء.

باستثناء نظام التوزيع العام، تغطي التحويلات العامة أيضا نسبة صغيرة من الفقراء. دخل التقاعد يصل إلى أقل من 20 في المائة من الفقراء؛ وتغطي شبكة الحماية الاجتماعية فقط عُشر الفقراء. كان نصيب الفرد من الدخل المتأتي من البطاقة التموينية أعلى بين الأسر التي لا يعمل فيها معيل الأسرة، وتنخفض المدخولات باطراد مع الزيادات في مستوى تعليم معيل الأسرة. المدخولات هي أعلى أيضا للأسر الريفية، وفي كل تقسيم اداري بالنسبة إلى كردستان، وخاصة في الجنوب. وكلما ازداد حجم الأسرة، قل ما تستلمه من نظام التوزيع العام. ومع ذلك، لا تنخفض الحصص بالتساوي مع تزايد حجم الأسرة. الخسارة في التحويلات الواردة من الحصص تزداد إلى 30 في المائة عندما يكون عدد افراد الأسرة أكثر من 12 فردا. من ناحية أخرى، كلما ازداد ثراء الأسرة، ازداد ما تحصل عليه بغض النظر عن حجمها.

يبقى نظام التوزيع العام مصدر كبير للسعرات الحرارية للفقراء و 40 في المائة للفئات الأدنى استهلاكا، وهو ما يمثل 74 و 64 في المائة من إجمالي استهلاك السعرات الحرارية على التوالي في عام 2012. وفي الوقت نفسه، تمثل 30 في المائة من النفقات على الغذاء لأفقر 10 في المائة من الأسر العراقية، و 16 في المائة من إجمالي النفقات. من حيث تأثير الانخفاض المبلغ عنها ذاتيا في الحصص فإن أكثر من 80 في المائة من الأسر افادت انها تعاني من انخفاض في الدخل نتيجة لذلك، بينما 80 في المائة خفضت مخزوناتا من المواد الغذائية، وخفض 70 في المائة من شراء المواد الغذائية، وكان يتوجب على 20 في المائة زيادة مشتريات المواد الغذائية للتعويض عن النقص في المواد التموينية.

بصورة عامة، المواد التموينية ومواد السوق الحرة هي أساسية في سلة استهلاك العراقيين باستثناء الزيوت من السوق الحرة. وبعبارة أخرى، فإن الأسر العراقية تكاد تكون غير مستجيبة من حيث تغيير الطلب المتفاوت للتغيرات في أسعار المواد الغذائية للمواد التموينية ومعدلاتها في السوق الحرة. الأسر الأقل الافضل حالا هي أكثر استجابة للتغيرات في أسعار المواد التموينية من الأسر الفقيرة في حين أن العكس ينطبق على بضائع السوق الحرة: الأسر الأقل حظا هي أكثر استجابة للتغيرات في أسعار سلع السوق الحرة من تلك التي تقع في الجزء العلوي من التوزيع. بشكل عام، أغلب المواد التموينية هي سلع "رديئة" حديا في إقليم كردستان بغض النظر عن مستوى نصيب الفرد من الاستهلاك. مع تطور الاقتصاد وزيادة مستويات الدخل عبر التوزيع، وبينما مثل بقية البلاد تقترب من مستويات أعلى من الرفاهية في كردستان، هذه الأنواع من السلع التموينية سيكون عليها طلب أقل في المدى القصير. ان الغاء نظام البطاقة التموينية سيكون معادلا تقريبا لزيادة أسعار المواد التموينية إلى مستويات الأسعار في السوق نظرا لانخفاض مرونة الأسعار الخاصة للسلع التموينية ومرونة الدخل الإيجابية لهذه السلع لجزء كبير من السكان. سوف يؤثر ذلك بشكل مباشر على مستويات رفاهية المستهلك من خلال خفضها بمعدل الخمس إلى ثلث الأخماس الأعلى استهلاكا في المناطق الحضرية ولحد 60٪ لخمس الأدنى استهلاكا في المناطق الحضرية. ومع ذلك، حيث تكون مستويات الدخل أعلى، تكون الأسواق المحلية أكثر تطورا، وعند عدم استهلاك الحصص التموينية بشكل شامل، كما هو الحال في كردستان ومصر، فإن المرونة الأكبر في استجابة المستهلك تشير إلى أن آثار الرفاهية قد تكون أصغر عند إنشاء بيئة مماثلة في بقية البلد.

## 1. التحويلات وشبكات الحماية والفقير

مع مواجهتهم لفرص محدودة للعمل وتحقيق المكاسب في سوق العمل، يعتمد الفقراء في العراق بشكل غير متناسب على الدخل مع غير العمل، ويفتقرون إلى الأصول، وخصوصاً اعتمادهم على التحويلات بما في ذلك من خلال نظام التوزيع العام. في عام 2007، بلغ دخل العمل 66 في المائة من إجمالي الدخل للمواطن العراقي العادي، مع 20 في المائة من الدخل الآخر من غير العمل (التحويلات الخاصة والعام)، و 14 في المائة من إيرادات الإيجار التقديرية من مساكن يمتلكونها. تالف ما يقرب من 80 في المائة من الدخل من غير العمل من التحويلات العامة. وظل هذا النمط من دون تغيير تقريباً في عام 2012، مع انخفاض طفيف في حصة الدخل من غير العمل، وضمن الدخل من غير العمل، انخفاض طفيف في أهمية التحويلات العامة.

بين الفقراء، وخاصة بين أدنى 10 في المائة استهلاكاً، يزداد الاعتماد على الدخل من غير العمل، لا سيما على التحويلات العامة بشكل حاد. على الرغم من الزيادة في حصة الدخل من سوق العمل إلى 49 في المائة في 2012 من 42 في المائة في عام 2007، مثلت التحويلات العامة والخاصة 36 في المائة من إجمالي الدخل للفئة العشرية في أسفل التوزيع، منها أكثر من 80 في المائة تتألف من التحويلات العامة. في حين تبقى حصة التحويلات العامة في الدخل من غير العمل أعلى من أربعة أخماس لكل من أسفل الفئات العشرية الأربعة الأدنى استهلاكاً، وهناك تحول واضح نحو حصة أكبر من دخل العمل في وقت تخرج فيه الأسر من فئة أفقر 10 في المائة من السكان.

**الجدول 38: المصادر الرئيسية للدخل (نسبة الإجمالي)، المعدل على المستوى الوطني الفئات العشرية الأربعة الأدنى استهلاكاً، 2007 و 2012**

الدخل من غير العمل					
العام	الخاص				
21.59	78.41	14.34	19.49	66.18	<b>2007</b>
الفئات العشرية					
8.78	91.22	16.98	40.73	42.29	1
12.21	87.79	15.34	29.46	55.20	2
12.30	87.70	15.06	24.74	60.20	3
12.99	87.01	15.31	23.92	60.77	4
24.38	75.62	15.60	16.40	68.00	<b>2012</b>
الفئات العشرية					
16.48	83.52	15.17	35.59	49.24	1
14.99	85.01	13.83	24.18	61.99	2
17.54	82.46	14.70	21.15	64.15	3
18.65	81.35	15.16	18.92	65.93	4

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

يتفاوت الاعتماد على التحويلات كمصدر للدخل أيضاً على نطاق واسع عبر المكان، وخاصة بالنسبة للفئة العشرية الأدنى استهلاكاً. على سبيل المثال، في حين أن دخل العمل يشكل 58 في المائة من إجمالي الدخل لهذه الفئة في كردستان، انخفضت حصتها إلى 42 في المائة

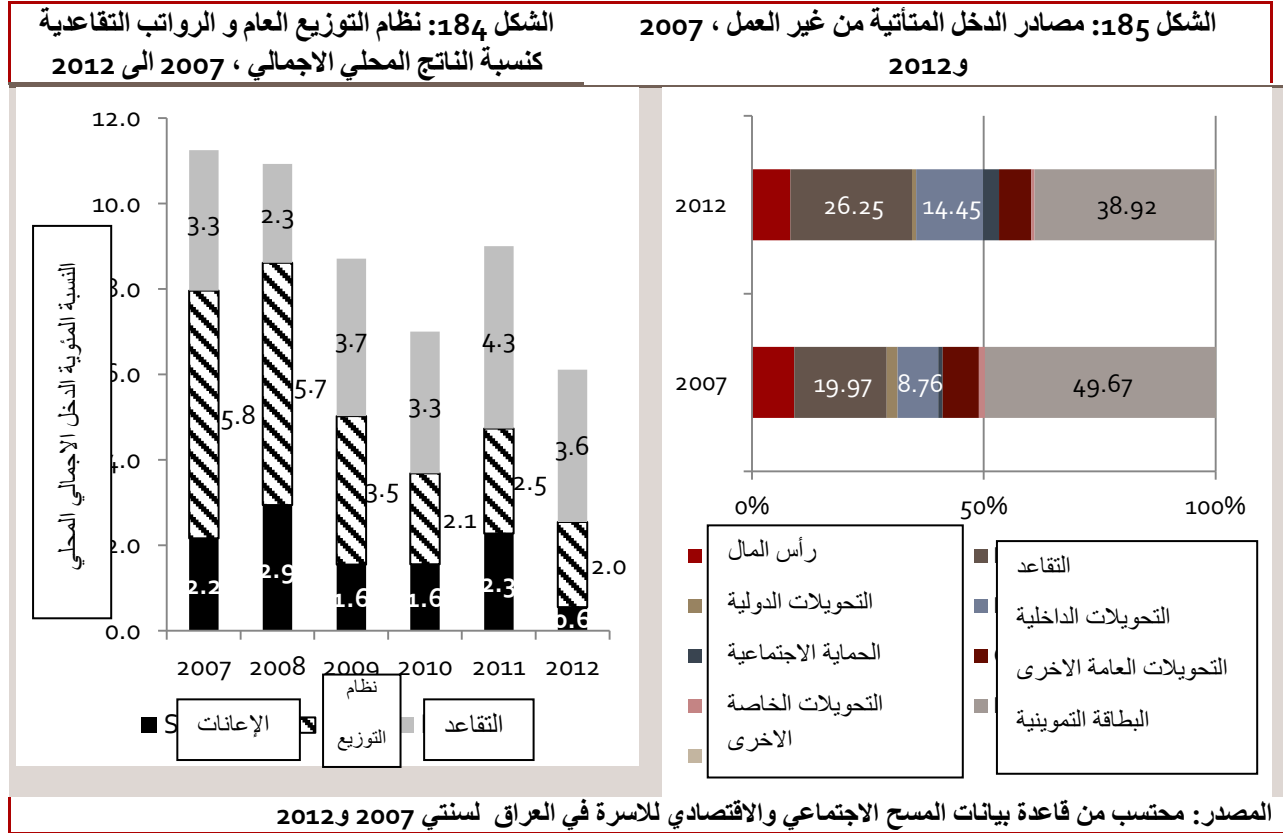
للفئة المناظرة التي تعيش في الجنوب. في الوقت نفسه، فإن مدخولات البطاقة التموينية أو نظام التوزيع العام كمصدر للدخل من غير العمل هي أيضا أصغر في كردستان، و تمثل أقل من 20 في المائة من الدخل من غير العمل في المتوسط، و 42 في المائة من الدخل من غير العمل بين المجموعة العشرية السفلى. في المقابل، فإن 48 في المائة من إجمالي الدخل من غير العمل في الجنوب يأتي من الدخل الضمني المرتبط بمدخولات نظام التوزيع العام، وتزداد هذه الحصة إلى 62 في المائة لافقر 10 في المائة من السكان. يتم تعويض الحصة المنخفضة نسبيا من تحويلات البطاقة التموينية في كردستان بالحصص المرتفعة نسبيا للرواتب التقاعدية ودخل رأس المال. عموما، تشكل الرواتب التقاعدية ما بين 22 إلى 30 في المائة من متوسط الدخل من غير العمل، ولكنها تمثل نصف الأهمية تقريبا لأدنى عشرة في المائة استهلاكًا.

الجدول 39: مصادر الدخل المتأتية من غير العمل عبر العراق، إجمالي السكان وأقفر عشر من السكان، 2012							
الجنوب	الوسط	الشمال	بغداد	كردستان	العراق		
68.71	68.02	71.81	63.02	69.16	68.00	الجميع	الحصة في الدخل الكلي، 2012
41.70	49.21	49.82	52.80	58.18	49.24	ادنى 10% من السكان	
48.21	38.69	42.20	41.45	19.72	38.92	الجميع	البطاقة التموينية
62.10	59.53	64.09	53.72	42.04	59.96	ادنى 10% من السكان	
21.78	24.39	23.87	33.33	30.40	26.25	الجميع	الرواتب التقاعدية
11.43	16.86	9.72	18.10	19.40	13.27	ادنى 10% من السكان	
12.24	17.10	13.30	16.18	12.09	14.45	الجميع	الحوالات المحلية
12.72	8.61	9.11	18.36	13.39	11.43	ادنى 10% من السكان	
3.89	11.14	8.13	3.84	14.41	8.27	الجميع	دخل رأس المال
1.62	4.30	5.66	1.81	6.31	3.39	ادنى 10% من السكان	

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

هذه التفاوتات بحسب التقسيم الجغرافي هي أيضا مهمة لأن الفقر قد ازداد في تلك الأجزاء من البلاد حيث لم يعوض الانخفاض في التحويلات من البطاقة التموينية بين عامي 2007 و 2012 بزيادات في التحويلات العامة والخاصة الأخرى (كما مبين في الفصل الخامس). بين عامي 2007 و 2012، في حين أن حجم التحويلات التقاعدية قد زاد بشكل مطرد، في أعقاب تغيير في السياسة في نظام التوزيع العام التي خفضت من عدد المواد الموزعة في 2008-2009، وانخفضت النفقات على نظام التوزيع العام كحصة من الناتج

المحلي الإجمالي من حوالي 6 في المائة الى 2 في المائة . في البيانات على مستوى الأسرة، ينعكس هذا التغيير في تراجع حصة الدخل التموييني في الدخل من غير العمل من ما يقرب من 60 في المائة إلى أقل من 40 في المائة بين عامي 2007 و 2012. وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة مطلقة ونسبية في المساهمات بسبب الدخل من التقاعد والحوالات المحلية، التي مثلت معا أكثر من 40 في المائة من الدخل من غير العمل كمتوسط في عام 2012.



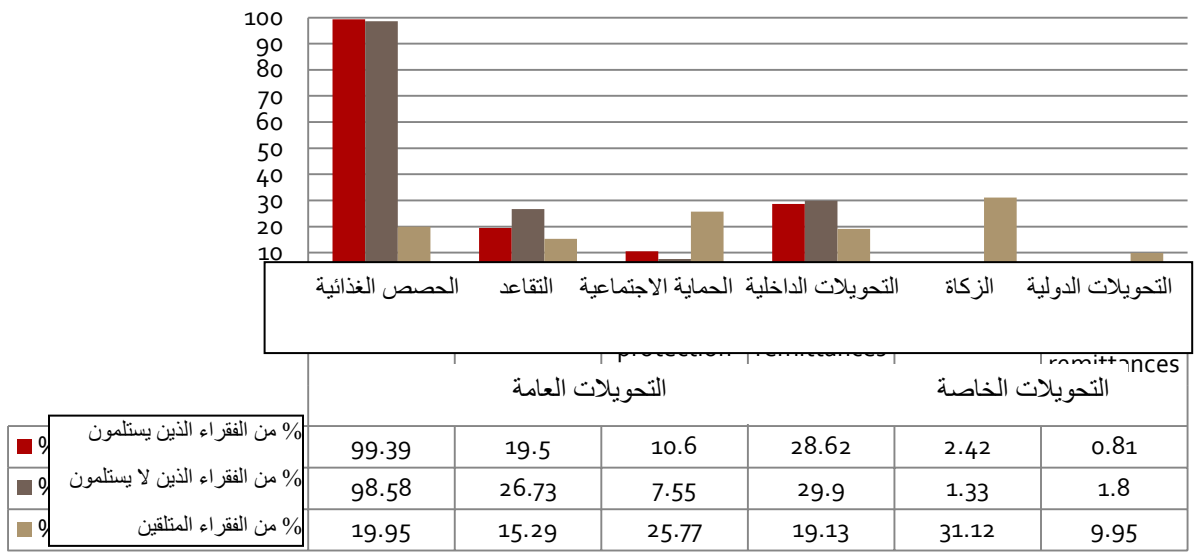
### من الذي يتلقى التحويلات؟

فيما يأتي، ندرس بمزيد من التفصيل ستة أنواع مختلفة من التحويلات والدخل من غير العمل : التحويلات الخاصة -الحوالات المالية المحلية والدولية، ومدخولات الزكاة فضلا عن التحويلات العامة في شكل رواتب تقاعدية، والتحويلات من شبكة الحماية الاجتماعية، والدخل الضمني المرتبط بمدخولات المواد الغذائية المدعومة من نظام التوزيع العام .

بشكل عام، نجد ان التحويلات الخاصة صغيرة الحجم نسبيا وتغطي أقلية من الفقراء . تغطي التحويلات الدولية أقل من 1 في المائة من الفقراء وأقل من 2٪ من غير الفقراء مع أكثر من 90 في المائة من المستفيدين كونهم من غير الفقراء . التحويلات من الزكاة هي أيضا صغيرة، وتغطي 2,4٪ من الفقراء، ولكن ثلث مستلمي الزكاة هم تحت خط الفقر . الحوالات المحلية، التي أصبحت ذات أهمية متزايدة مع مرور الوقت، تغطي ما يقرب ثلث الأسر الفقيرة وغير الفقيرة؛ على الرغم من أن 20 في المائة فقط من المستفيدين هم من الفقراء (الشكل 186).

عند التطرق إلى التحويلات العامة، فإن مدخولات التقاعد، والتي لا تهدف صراحة إلى أن تكون تحويلات لمكافحة الفقر، تصل إلى أقل من 20 في المائة من الفقراء، وأكثر من الربع من غير الفقراء . حوالي 85 في المائة من المستفيدين من الرواتب التقاعدية ينتمون إلى أسر غير فقيرة . وتنطوي التحويلات من شبكة الحماية الاجتماعية، من ناحية أخرى، على بعض الاستهداف للأسر، وحيث يحصل ربع الفقراء على شكل من هذه التحويلات، فإن البرنامج لا يزال يغطي فقط عشر الفقراء . أما التحويلات من خلال نظام التوزيع العام هي، في المقابل، تكاد تكون شاملة، وتغطي أكثر من 99 في المائة من الفقراء . في حين أن أقل من خمس المستفيدين من هذا النظام هم الأسر الفقيرة؛ يبقى شبكة الحماية الوحيدة التي تغطي بشكل شامل سكان العراق الفقراء.

الشكل 186: نسبة الأفراد الفقراء وغير الفقراء الذين يتلقون التحويلات العامة والخاصة، 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

من أجل زيادة فهم دور التحويلات الخاصة والعامة في رفاهية الاسر، نقوم بتحليل متعدد المتغيرات لتحديد الخصائص الأسرية المرتبطة بما اذا كانت الأسرة تتلقى تحويلات معينة؛ وبمستوى نصيب الفرد من المدخولات (النتائج في جداول الملحق 8.6-8.1)

### التحويلات الخاصة

بشكل عام، الأسر التي ترأسها نساء والأسر التي يكون فيها معيل الأسرة من غير العاملين تبدو أكثر احتمالاً لتلقي الحوالات المالية الدولية؛ وأيضاً أكثر احتمالاً لاستلام مبالغ أعلى لكل فرد . بينما الأسر التي تعيش في كردستان من المرجح أن تستلم حوالات مالية دولية مقارنة مع الأسر التي تعيش في التقسيمات الأخرى، من حيث المبلغ الذي يتسلمه كل شخص ، فإن الأسر في الجنوب تستلم أكثر من ذلك، في حين أن الأسر في الوسط تستلم أقل . بينما تكون الأسر الريفية أقل احتمالاً لتكون من المستفيدين، من بين الذين يحصلون على هذه التحويلات، فإن المدخولات لكل فرد هي في المتوسط أعلى من بين المستفيدين في المناطق الحضرية.

الحوالات المحلية هي أكثر احتمالاً لأن تذهب إلى الأسر التي لديها أعلى نسب إعالة، على الرغم من أن الأسر الكبيرة هي أقل احتمالاً لتكون من المستفيدين وأيضاً تحصل على نصيب أقل للفرد الواحد، مقارنة مع الأسر التي يوجد فيها من 1 إلى 4 أفراد . الأسر التي ترأسها إناث والأسر التي يعمل فيها رب العمل في القطاع العام هي 5 و 10 في المائة أكثر احتمالاً لتلقي هذه التحويلات؛ وتستلم مبالغ أكبر لكل

فرد . في عام 2012، كانت الأسر في المناطق الريفية أقل احتمالا للاستفادة من الحوالات المالية المحلية؛ في حين أن الأسر التي يكون فيها معيل الأسرة أقل تعليماً هي أكثر احتمالات للاستفادة . بينما كانت الأسر في المناطق الوسطى 7 في المائة أكثر احتمالاً لتكون من المستفيدين من الحوالات المالية المحلية نسبة إلى تلك الأسر الموجودة في كردستان، والأسر الموجودة في الجنوب كانت 9 في المائة أقل احتمالاً . وكانت مدخولات نصيب الفرد الأدنى في كردستان، والأعلى في الجنوب . لكن، عموماً، مبالغ التحويلات للشخص الواحد تزداد مع زيادة الثروة.

التحويلات الزكاة، ولو كانت بسيطة للغاية، يبدو أنها تدريجية جداً وهادفة جداً . أحجام العوائل الأكبر ومعدلات الإعالة، الذين تخص أسرة يكون معيل الأسرة فيها أقل تعليماً، أو رب أسرة من الإناث، أو رب أسرة من غير العاملين، جميعاً تزيد من احتمال استلام الزكاة . الأسر الفقيرة أيضاً أكثر احتمالاً لتلقي هذه التحويلات، على الرغم من أن الأسر في كل مكان ما عدا في الجنوب هي أقل احتمالاً لأن تكون من المستفيدين مقارنة مع الأسر التي تعيش في كردستان . في حين أن نصيب الفرد من مدخولات الزكاة تنخفض بشكل عام مع حجم الأسرة في عام 2012، فهي أكبر للأسر الكبيرة جداً التي يوجد فيها أكثر من 20 فرد، للأسر التي ترأسها إناث وللأسر التي يعمل فيها معيل الأسرة في القطاع الخاص . الأسر الريفية والأسر التي تعيش في بغداد تتلقى التحويلات زكاة أصغر في المتوسط وكذلك الحال مع الأسر التي يكون فيها معيل الأسرة من غير العاملين.

### التحويلات العامة

لا تهدف الرواتب التقاعدية لأن تكون التحويلات لمكافحة الفقر، وكما هو متوقع، فإن وجود أرملة أو شخص في سن التقاعد في الأسرة يزيد بشكل كبير من احتمال استلام الأسرة راتباً تقاعدياً بنسبة 12 و 23 في المائة على التوالي . الأسر الحضرية هي أيضاً، كما هو متوقع، هي أكثر احتمالاً لتلقي الرواتب التقاعدية . وكذلك الأسر التي تعيش في إقليم كردستان . بينما الأسر التي حصل معيلوها على تعليم أقل تستلم مبالغ أصغر للشخص الواحد . وحالماً يتم أخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار، فإنه من المرجح أن تكون الأسر الأكبر حجماً أكثر احتمالاً لاستلام الرواتب التقاعدية (لأن هذه الأسر تميل إلى وجود أفراد أكثر تأهيلاً بين أفرادها) ولكنها تستلم نصيباً أقل لكل فرد . وفضلاً عن ذلك، فإن الأسر التي لا يعمل معيلوها في القطاع العام من المرجح أن يكون بينها شخص ما يستلم راتباً تقاعدياً وأيضاً تكون مدخولاتها للشخص الواحد أعلى.

أما التحويلات من شبكة الحماية الاجتماعية، رغم ضآلتها، لا تبدو لصالح الفقراء نسبياً . وفي المتوسط، فإن احتمال استلام هذه التحويلات يزداد مع حجم الأسرة، وهي أعلى بالنسبة للأسر التي لا يعمل معيلوها في القطاع العام، والتي يكون المعيل فيها أقل تعليماً، وللأسر التي توجد فيها أرملة أو متقاعد مؤهل، والأسر التي لديها نفقات استهلاك أقل . ومع ذلك، فإن نصيب الفرد يتضاءل مع حجم الأسرة ويزداد مع الإنفاق الاستهلاكي للأسرة . من ناحية أخرى، فهي أعلى للأسر التي حصل معيلوها على تعليم أقل ، وللأسر التي يوجد فيها أرملة، وبالنسبة للأسر التي لا يعمل معيلوها في القطاع العام . بينما تبدو الأسر في المناطق الوسطى وكردستان أكثر احتمالاً لتلقي هذه التحويلات؛ بين المتلقين، فإن نصيب الفرد من التحويلات هي أعلى في بغداد، والوسط والجنوب.

أخيراً، ندرس ترابط الدخل المستلم في شكل مواد غذائية مدعومة من خلال نظام التوزيع العام . كان نصيب الفرد من مدخولات البطاقة التموينية أعلى بين الأسر التي لم يكن معيلوها من العاملين، وتنخفض العائدات باطراد مع الزيادة في تعليم معيل الأسرة . المدخولات هي أيضاً أعلى للأسر الريفية، وفي كل تقسيم نسبة إلى كردستان، وخاصة في الجنوب . ومع ذلك، فإن الأسر الأكبر تستلم مدخولات لكل فرد أقل، كما هو الحال مع الأسر التي ترأسها امرأة، والأسر التي تنتمي إلى العشرين في المائة الأدنى استهلاكاً.

من حيث المبدأ، من المفترض أن يتم تخصيص الحصص التموينية على أساس كل شخص، بحيث يجب ان يكون نصيب الفرد منها ثابتا لحجم الأسرة، وعلى وجه الخصوص، لعدد الأشخاص المسجلين على البطاقات التموينية للأسر ولذلك، فإننا نقبل افتراض أن غالبية الأسر قد ابلغت تماما عن عدد أفراد في البطاقات التموينية مطابق لعدد أفراد الأسرة الموجودين فيها فعليا. لهذه العينة من الأسر، ينخفض نصيب الفرد مع حجم الأسرة ولكنه يزداد مع الثروة (الجدول الملحق 8,7). لاستكشاف هذا التراجع الواضح، نربط حجم الأسرة مع الاستهلاك في التصنيف النهائي. وتظهر النتيجة أنه كلما زاد حجم الأسرة، قل ما تستلمه من نظام التوزيع العام. وعلى اية حال، لا تتخفف الحصص التموينية بالتساوي مع تزايد حجم الأسرة. الخسارة في التحويلات الواردة من الحصص التموينية تزداد الى ما يصل إلى 30 في المائة عندما يكون في الأسرة أكثر من 12 فردا. من ناحية أخرى، كما ازداد ثراء الأسرة، كلما ازداد ما تستلمه بغض النظر عن حجمها.

عموما، فإن أغلب التحويلات العامة والخاصة التي تستلمها الأسر تميل إلى أن تكون صغيرة، وتغطي أقلية من الفقراء، مع استثناء مهم لنظام التوزيع العام. رغم انها صغيرة جدا في الحجم، يبدو ان التحويلات الزكاة والتحويلات الحماية الاجتماعية تدريجية نسبيا. تغطية الفقراء بموجب هذه التحويلات مع ذلك، هي أيضا جزئيا نتيجة لاستلام التحويل. على سبيل المثال، قد لا تغطي الحوالات المحلية سوى نسبة صغيرة للفقراء، لأن حجم هذه التحويلات قد يكون كبيرا في المتوسط بما فيه الكفاية بحيث يمكن استلام هذه التحويلات من قبل الأسر التي تقع فوق خط الفقر. في حين ان الاستدلال السببي للتأثير المخفف الفقر لهذه التحويلات هو خارج نطاق التحليل هنا، يمكننا محاولة الحصول على فكرة عن علاقة بين استلام هذه التحويلات واحتمال كون الأسرة من فقراء أو تنتمي إلى الجزء السفلي من الخمسين الأدنى استهلاكا من السكان.

ويقدر جدول الملحق 8,8 الآثار الحدية، أو التغيير في احتمالية هذه النتائج، المرتبط باستلام التحويلات، بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأسرية. ان العلاقة بين العوامل الديموغرافية الاسرية والتعليم وخصائص سوق العمل لمعيل الاسرة مع النتيجة، وكذلك فان العلاقة بين مكان السكن والرفاهية هي كما هو متوقع. وتمشيا مع التحليل التشخيصي في الفصل الثاني. فان الاعالة المرتفعة وكبر حجم الأسر، وعمالة معيل الاسرة في القطاع الخاص أو كون معيل الاسرة من غير العاملين، و يعيش في منطقة ريفية، او في أي تقسيم آخر من كردستان غير الوسط، جميعا مرتبطة بالاحتمالات الاعلى للفقر.

يرتبط استلام الرواتب التقاعدية والحوالات الدولية والمستويات الأعلى لنصيب الفرد من مدخولات نظام التوزيع العام جميعا باقل احتمال للفقر وتنتمي إلى أسفل 40 في المائة في التوزيع. في حين أن هذا الامر لا ينبغي أن يفسر عرضا، فقد يشير إلى أن بين الأسر المماثلة ما يمكن ان على خلاف ذلك، فان حجم هذه التحويلات هي كبيرة بما فيه الكفاية بحيث أن أولئك الذين يستلمونها من المحتمل أن تتوفر لهم رفاهية أعلى الى حد كبير. وفي المقابل، فان تحويلات الزكاة التدريجية نسبيا ومدفوعات الحماية الاجتماعية لا تخفض احتمال ان يكونوا فقراء. في الواقع، هي مرتبطة بازدياد احتمالية الفقر وينتمون إلى أسفل 40 في المائة. مرة أخرى، هذا لا يعني أن استلام هذه التحويلات يزيد الفقر، ولكن ربما بدلا من ذلك، أنه في حين ترتبط هذه الامور بالأسر الفقيرة، فإنها لا تردم الفجوة بما فيه الكفاية.

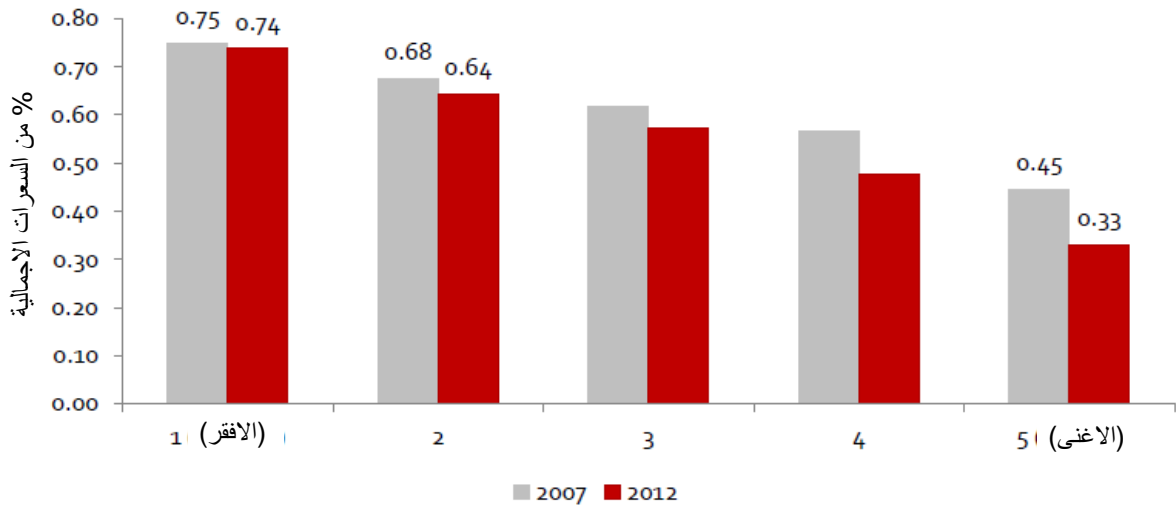
## II. نظام التوزيع العام

يبقى نظام التوزيع العام في العراق، الذي هو أكبر نظام توزيع المواد الأغذية المدعومة في العالم، وشبكة الحماية الوحيدة التي تغطي الفقراء والفئات الهشة في البلاد. قامت جهود الإصلاح ما بين 2009-2010 بخفض عدد المواد الموزعة من خلال هذا النظام عموما مع ترك محتوى السعرات الحرارية لسلة الغذاء دون تغيير، واسقط بنودا مثل المنظفات والصابون، والحليب ( للكبار)، والشاي، ومعجون

الطماطم . وهكذا، فإن الكثير من أي تغيرات ملحوظة في استهلاك السعرات الحرارية التي تعزى إلى هذا النظام تعكس انخفاضا في استهلاك المواد التمثينية وليس تغييرا نتيجة انخفاض عدد المواد. الشكل 187 يبين حصة من مجموع السعرات الحرارية الغذائية من نظام التوزيع العام للأسر، لكل من أخماس توزيع الاستهلاك. في عام 2007، انت ثلاثة أرباع من السعرات الحرارية لادنى 20 في المائة من السكان بحسب التوزيع واستهلاك المواد الموزعة بموجب نظام التوزيع العام بينما لأعلى 20 في المائة، كانت هذه النسبة 45 في المائة.

بين عامي 2007 و 2012، في حين أن الاعتماد على النظام كمصدر للسعرات الحرارية قد تغير قليلا لنسبة لادنى 40 في المائة من السكان، فقد انخفض بين الأسر الأفضل حالا، وخاصة بين اعلى 40 في المائة من السكان. في عام 2012، بلغت نسبة استهلاك مواد نظام التوزيع العام ثلث السعرات الحرارية التي يستهلكها أعنى 20 في المائة بحسب توزيع الاستهلاك. ومع ذلك، يبقى النظام مصدرا كبيرا للسعرات الحرارية للفقراء و 40 في المائة السفلى، وهو ما يمثل 74 و 64 في المائة من إجمالي استهلاك السعرات الحرارية على التوالي في عام 2012.

الشكل 187: نسبة السعرات الحرارية من نظام التوزيع العام ، بحسب التقسيم الخمسي للاستهلاك ، 2007 و 2012

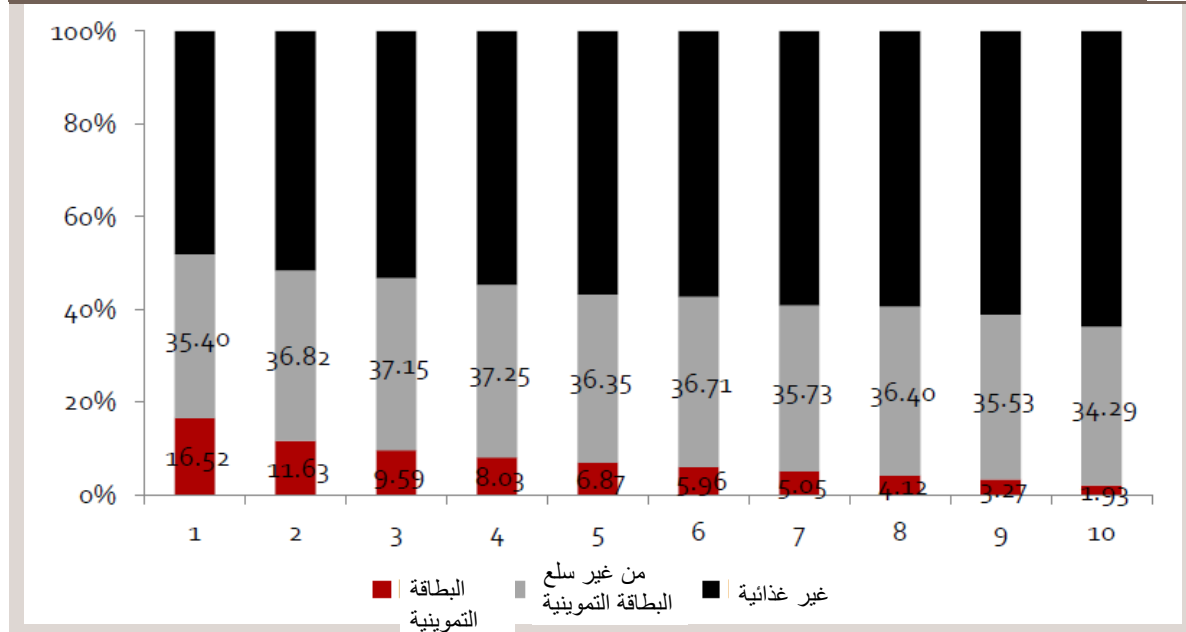


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

تمثل نفقات نظام التوزيع العام 30 في المائة من نفقات الغذاء لأفقر 10 في المائة من الأسر العراقية، و 16 في المائة من إجمالي النفقات (الشكل 188). تنخفض حصة نفقات النظام إلى 12 في المائة للمجموعة العشرية الثانية، إلى 7 في المائة بين المجموعة العشرية الخامسة، وإلى أقل من 2 في المائة للمجموعة العشرية العليا. في مجموع الاستهلاك، فإن استهلاك المواد التمثينية يقدر على المتوسط الوطني للأسعار التي يعلن عنها وكلاء الحصة التمثينية ردا على السؤال التالي: "إذا كنت تستطيع شراء هذه (المادة) في السوق، كم سيكون لزاما عليك دفعه من مبالغ ثمنها لها؟" على الرغم من ان هذه الأسعار هي أعلى بكثير من أسعار السلع التمثينية (المدعومة) رسميا، فإنها لا تزال تمثل سوء تقدير الى حد كبير لكلفة الظل للحصة التمثينية (ينظر الاطار 5 للحصول على وصف موجز لبعض التحديات في تقويم الحصص التمثينية).



الشكل 188: نفقات نظام التوزيع العام ، نفقات على الطعام وعلى غير الطعام بحسب التقسيم الخمسي للاستهلاك ، 2012\* ،



\* ملاحظة: يتم تقويم الحصص التموينية بحسب اسعار وكيل الحصص التموينية على المستوى الوطني وهي تنطوي على سوء تقدير كبير لكلفة الظل لسلة المواد التموينية

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

#### الاطار 5: المفردات التموينية في نظام التوزيع العام ومشكلة القيمة المقدرة

تجمع مسوحات الاسر في العراق معلومات حول كمية المواد التموينية المستهلكة، والمستهلكة والمشتراة . استخدمت منهجية 2007 مفهوم " صافي الكمية المستهلكة " وشراء المواد التموينية المسجلة في سجل اليومية على أساس شهري (عدد قليل جدا من المعاملات) لقياس كمية الحصص الغذائية المستهلكة . الأول هو كمية المواد التموينية المستهلكة وصافي المبالغ التي تمت مقايضة المواد بها، والمباةة، أو التي تعطى . ومع ذلك، فإن هذا القياس لم يحدد بوضوح فترة الاستدعاء، مثل الأسبوع الماضي أو الشهر الماضي . ولما كانت المدخولات هي ليست نوعا من الاستهلاك، فإنها قد لا تعكس المنفعة. اثنين من الأسر التي يحصلون على الكمية نفسها من الحصص الغذائية، ولكن تستهلك كميات مختلفة جدا، تستمد منفعة مختلفة من الحصص. تشمل المسوحات أيضا مسالة مباشرة حول استهلاك المواد التموينية خلال الـ 30 يوما الماضية . هذا هو مقياس أكثر دقة للاستهلاك، مع فترة استدعاء واضحة، والاستهلاك المساوي يعني منفعة متساوية للأسر . هذا هو المقياس الرئيس لاستهلاك المواد التموينية في المنهجية المنقحة . يتم تحويل مشتريات المواد التموينية في سجل اليومية (خلال الأسبوع الماضي) إلى مكافآت شهرية، وهي ضمنية أيضا، لان الأسر التي تشتري حصص إضافية في السوق يجب ان يخصص لها استهلاك اعلى ومن ثم تحصل على منفعة اكبر.

كيف يمكن تقويم هذا العنصر المهم للاستهلاك الغذائي ؟ من حيث المبدأ، يجب تقويم السلع والخدمات بشكل مساوي لمنفعتها الحدية ؛ أي بمعنى؛ سعر السوق للوحدة الحدية المستهلكة. في حالة العراق، نادرا ما تتم مباداة المواد التموينية وبهذا المعنى، لا وجود لسعر يعادل سعر السوق. وتسجل بضع الصفقات اليومية ولكنها غير كافية لحساب قيم الوحدة، فضلا عن ذلك، فهي مرتبطة بعدد من أسر مختارة مقيدة بالكمية. لذا فان قيم الوحدات هذه لا يمكن استخدامها لتقويم كل استهلاك المواد التموينية.

احتمال آخر هو استخدام الأسعار الرسمية للسلع التموينية، والتي هي منخفضة جدا، والأسعار الاسمية التي يدفعها المستهلكون . استخدام هذه الأسعار المدعومة للغاية سوف يقلص بشكل مصطنع قيمة النفقات على المواد الغذائية الناجمة عن الحصص

التموينية . فضلا عن ذلك، ينبغي تقويم الحصص بسعر مقارب لسعر نتوقع عنده تداول هذه المواد، والأسعار الرسمية ليست هي الأسعار التي تشتري بها الأسر كميات غير محدودة .

هل هناك بديل قريب لمفردات الحصة التموينية التي يتم تداولها في السوق؟ في حالة العراق، قيم الوحدات لهذه البدائل هي أعلى بكثير لبعض المواد، وخاصة الرز، مما يشير إلى اختلافات مهمة في النوعية . هذا يعني أن أسعار السوق للسلع المتاحة تجاريا لا يمكن أن تستخدم لأنها ليست بدائل مثالية.

المرشح الوحيد المتبقي لتقويم الحصص هو السؤال الذي يطلب من الأسر رأيهم حول المبلغ الذي ستدفعه لشراء معادلات السلع التموينية من السوق . في الممارسة العملية، أعربت بعض الأسر عن رأيها، وفتح العدادون وكيل التموينية المحلي في العنقود [من العينة الاحصائية]، بطريقة هي أقرب إلى مسح الأسعار . ومع ذلك، كانت هناك اختلافات في هذه الأسعار التي قد تعكس عدم اليقين، والتفاوتات المحلية في العرض والطلب والجودة . من أجل التأكد من أن جميع أولئك الذين يستهلكون الكمية نفسها بالضبط من مادة تموينية معينة مخصصة لهم بالنفقات نفسها؛ وأن هذه النفقات تزداد مع زيادة الاستهلاك؛ تقرر استخدام القيم المتوسطة الوطنية للأسعار التي ذكرها وكلاء الحصة التموينية لتقويم المواد التموينية.

المصدر: الفقر في العراق: 2007-2012- ملاحظة منهجية

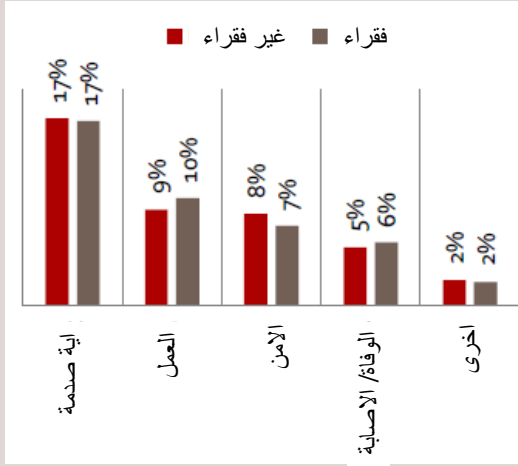
في هذا السياق، كيف استطاعت الأسر مواجهة الانخفاض في التحويلات في شكل دخل البطاقة التموينية الضمني؟ نبدأ أولا بتحديد على نطاق واسع الصدمات التي تعرضت لها الأسر في عامي 2007 و 2012، والتي تربط باستجابة التكيف الرئيسية . على وجه الخصوص، في عام 2012، يسأل المسح حول ما إذا كانت الأسرة قد شهدت صدمة بسبب فقدان الحصة التموينية، وفقدان المساعدات الحكومية الأخرى، أو بسبب تراجع في الحوالات المالية . ذكرت فقط 3 المائة من الأسر انها مرت بهذا النوع من الصدمة، في المقام الأول بسبب تقليل الحصص.

في عام 2007، أفاد 17 في المائة من جميع الأسر العراقية الفقيرة وغير الفقيرة انها عانت من صدمة في الأشهر الـ 12 الماضية - شملت فقدان وظيفة أو أجور، أو إغلاق محل أو مرض أو إصابة أو وفاة أحد أفراد الأسرة؛ السرقة والعنف والخطف وأنواع أخرى من المشاكل . وكل نوع من هذه الأنواع من الصدمات - تتعلق بفرص العمل، والموت/ إصابة، والأمن، وغيرها - الوظائف والصدمات متعلقة بالأمن، قد أثرت على أكثر من 9 في المائة وأكثر من 7 في المائة من السكان على التوالي ككل وانتشارها لم يختلف بحسب حالة الفقر . في عام 2012، ارتفع معدل حدوث هذه الأنواع من الصدمات إلى 24 في المائة بين الفقراء و 28 في المائة بين غير الفقراء<sup>57</sup>.

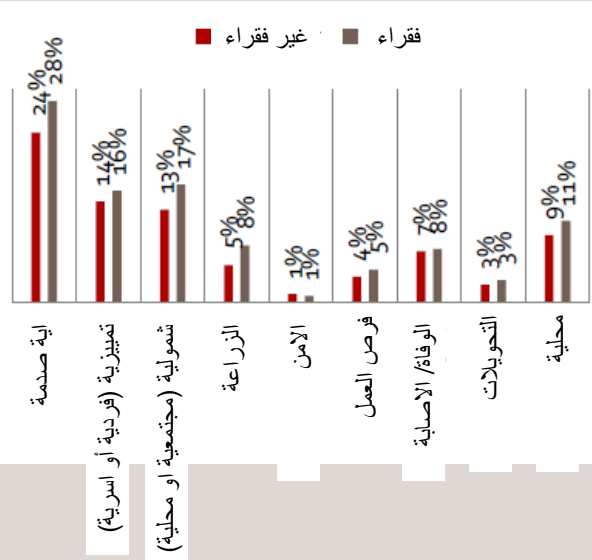
ان ارتفاع عدد حالات الصدمات بين الأسر غير الفقراء يرتبط بتجربتها التي تمر بصدمات متغيرة متعلقة بالزراعة - بما في ذلك الجفاف، وفقدان الأصول أو الماشية، وانخفاض جودة المياه الزراعية والآفات والأمراض وانخفاض توافر مناطق الرعي . وتنعكس هذه الامور أيضا في 15 في المائة من الأسر الريفية التي تفيد بتعرضها لصدمة ذات صلة بالزراعة، وبخاصة في كردستان والشمال، مع معدلات انتشار بين 8 و 10 في المائة على التوالي . قد يعكس ذلك الجفاف في شمال العراق وسوريا بين عامي 2007 و 2009 . في عام 2012، كما في عام 2007، فان انتشار أنواع مختلفة من الصدمات لا يتفاوت بحسب حالة الفقر، باستثناء ما سبقت الإشارة إليه، والصدمات المتغيرة المتعلقة بالزراعة . في حين كان معدل انتشار الصدمات اعلى في المناطق الحضرية في عام 2007، بسبب الصدمات الاعلى المتعلقة بالعمل ، في عام 2012، شهدت المناطق الريفية معدل صدمات اعلى، والسبب هو الصدمات الزراعية.

<sup>57</sup> يجب ملاحظة ان الاستبيانات هي ليست مقارنة بشكل صارم بين عامي 2007 و 2012 . في حين ان نماذج 2007 تدرج مجموعة ممكنة من 11 صدمة بما في ذلك " مشكلة كبيرة اخرى"، فان نموذج 2012 هو اكثر تفصيلا ويتناول 23 صدمة محتملة بما في ذلك على وجه الخصوص الصدمات المتعلقة بالزراعة والصدمات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي والمجتمع . من المرجح ان القائمة الطويلة للخيارات الممكنة في 2012 انتجت استجابة افضل وكنتيجة فان معدلات الانتشار لعام 2012 هي اعلى الى حد كبير.

الشكل 18: حدوث الصدمات نتيجة لحالة الفقر، 2007

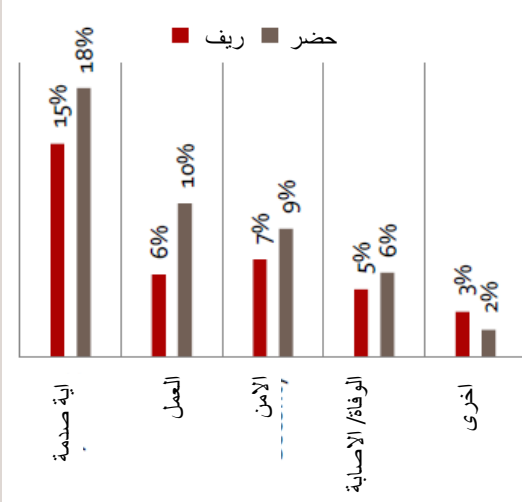


الشكل 19: حدوث الصدمات نتيجة لحالة الفقر، 2012

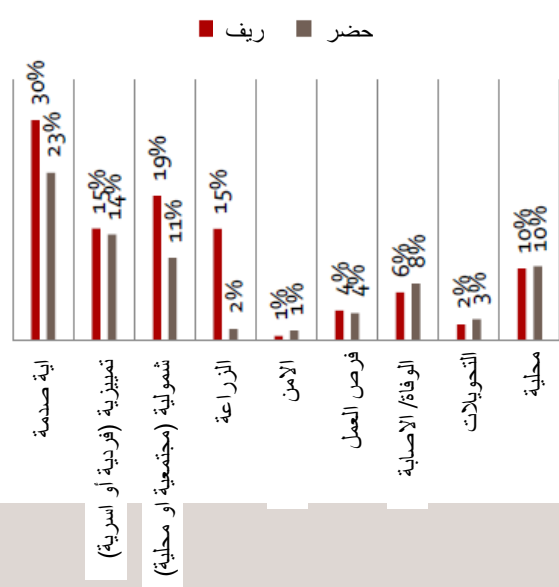


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

الشكل 19: انتشار الصدمات في المناطق الحضرية والريفية، 2007



الشكل 19: انتشار الفقر في المناطق الحضرية والريفية، 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

في عام 2012، كانت الأسر في بغداد من الأرجح أن تفيد بتعرضها لصدمة في الأشهر الـ 12 الماضية. وكان حوالي ثلث الأسر قد عانت من صدمة واحدة على الأقل، وذكرت خمس الأسر بتعرضها لصدمة "محلية" - مجموعة من الصدمات تشمل تدني نوعية مياه الشرب

ومدى توافرها، مستوى مرتفع بشكل غير عادي من الأمراض التي تصيب البشر أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى بشكل غير عادي . كانت معدل هذه الصدمات المحلية أيضا عاليا جدا عبر التقسيمات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك، كانت الصدمات المتعلقة بالزراعة عالية نسبيا في كردستان والشمال والوسط.

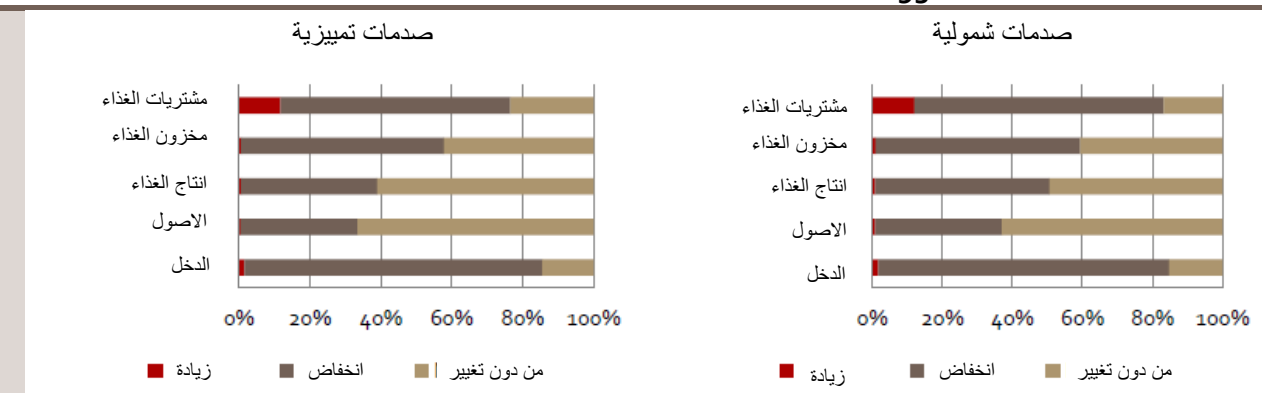
**الجدول 40: انتشار الصدمات ، 2012**

المحلية	التحويلات	الموت/ الاصابة	العمل	الأمن	الزراعة	اي صدمة	
8%	0%	10%	3%	2%	8%	24%	كردستان
19%	3%	7%	5%	1%	2%	31%	بغداد
8%	6%	6%	2%	2%	10%	27%	المنطقة الشمالية
8%	3%	9%	6%	1%	7%	27%	المنطقة الوسطى
6%	1%	6%	2%	0%	4%	15%	المنطقة الجنوبية

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

تتضمن بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2012 أيضا معلومات عن تأثير الصدمات على الأسر، أي ان الأسر تفيد فيما اذا كانت قد ازدادت او انخفضت او انها لم تغير مشتريات المواد الغذائية ومخزون المواد الغذائية والإنتاج الغذائي والأصول والدخل نتيجة لكل نوع من الصدمات . بصرف النظر عما إذا كانت الصدمة تمييزية، أي أسرية أو فردية محددة، أو شمولية، أي مجتمعية أو على مستوى محلي ضيق ، حوالي أربعة أخماس الأسر أفادت بانخفاض في الدخل، ونحو الثلثين أفادت بانخفاض في شراء المواد الغذائية، و 60 في المائة ذكرت خفض مخزون الغذاء . وكان الانخفاض في الأصول والإنتاج الغذائي أقل احتمالا، بينما زادت 12 في المائة من الأسر من شراء المواد الغذائية.

**الشكل 193: تصورات الاسرة عن التأثيرات المختلفة للصدمة ، 2012**

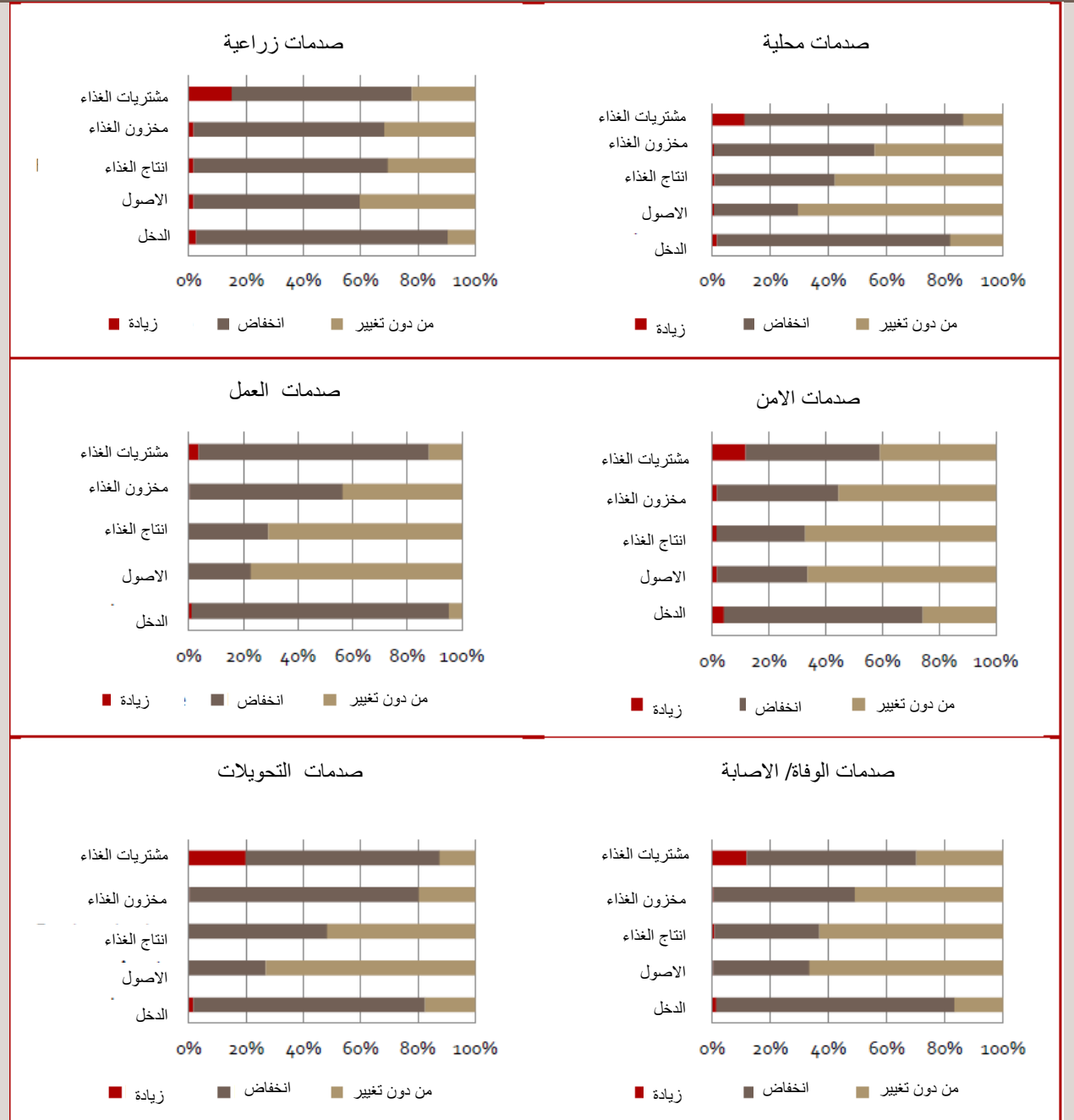


المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

بالنسبة للأسر التي تواجه الصدمات المتعلقة بالزراعة، خفضت مشترياتها والمخزون، والإنتاج من المواد الغذائية بحوالي 60 في المائة ، وشهدت الأصول نسبة انخفاض مماثلة، وشهد ما يقرب من 90 في المائة انخفاضا في الدخل . لا تنتج اي صدمة أخرى في مثل هذا الانخفاض في المواد الغذائية، والأصول والدخل . بالنسبة لمعظم الأنواع الأخرى من الصدمات، بشكل عام، يبدو أن التأثير الأساسي هو الانخفاض في الدخل وشراء المواد الغذائية، مع المخزون الغذائي والإنتاج والأصول كونها أقل تأثرا . في حين أن الاختلافات في آثار الإنتاج الغذائي مفهومة (إذ ان تلك الاسر التي تعاني من الصدمات الزراعية هي أيضا من المرجح أن تكون الاسر التي تعمل في إنتاج

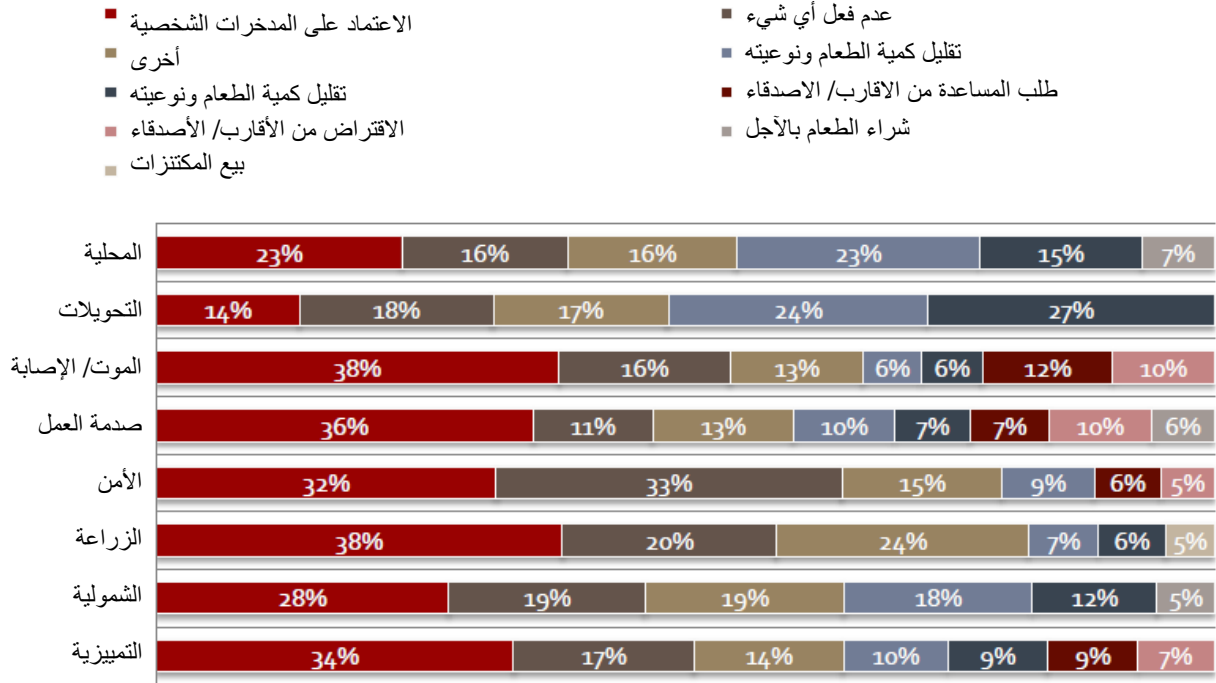
المواد الغذائية)، في المتوسط، تعاني ما بين 20 و 30 في المائة من الأسر من انخفاض في الأصول في مواجهة أنواع أخرى من الصدمات . من حيث صدمات التحويلات، بما في ذلك الانخفاض في الحصص التموينية، ذكرت أكثر من 80 في المائة من الأسر انها تعاني من انخفاض في الدخل نتيجة لذلك، وبينما 80 في المائة خفضت من مخزون الأغذية، وخفض 70 في المائة مرة أخرى من شراء المواد الغذائية، وكان على 20 في المائة زيادة شراء المواد الغذائية لتعويض النقص في المواد التموينية.

الشكل 194: تصورات الاسرة عن تاثير كل نوع من انواع الصدمات ، 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

### الشكل 195: الاستجابة الرئيسية لكل صدمة ، 2012



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

أن استراتيجيات المواجهة الرئيسية للأسر هي مشابهة إلى حد ما عبر الصدمات التمييزية والشمولية، مع ما يقرب من ثلث الأسر تعتمد على مدخراتها الخاصة، وأقل من الخمس لاتفعل أي شيء. فارق واحد مهم، مع ذلك، هو أن الأسر كانت أكثر احتمالاً لتقليل كمية ونوعية وصنف المواد الغذائية أو شراء الغذاء بالآجل استجابة للصدمة الشمولية؛ بينما الاستجابة لصدمة فردية أو أسرية معينة، والقروض، والائتمان والمساعدة من الأصدقاء والأقارب تصبح أكثر أهمية. وتنعكس هذه الأنماط في الاستجابات للصدمة الزراعية والمحلية، والتي هي في المقام الأول صدمات تمييزية.

في المقابل، فإن الاعتماد على الشبكات الاجتماعية والأسرية هو أكثر أهمية في الاستجابة للصدمة الفردية أو مستوى الأسرة بما في ذلك الصدمات ذات الصلة بالوظيفة، أو تلك المتعلقة بموت أو إصابة أحد أفراد الأسرة. في حالة الصدمات المتعلقة بالتحويلات، والحصول التموينية والتحويلات (والتي تشكل في المقام الأول الحصول التموينية)، يبدو أن الاستجابة للمواد الغذائية ذات أهمية خاصة، مع الأسر، ومع 50 في المائة من الأسر تخفض نوعية وكمية الغذاء استجابة لذلك؛ فقط 14٪ فقط تعتمد على المدخرات. وهكذا، وبمواجهة انخفاض المواد التموينية، فإن كثير من الأسر تخفض إلى حد أكبر استهلاك المواد الغذائية من حيث الكمية والجودة والصنف.

#### محاكاة اثر الرفاهية لنظام التوزيع العام

على الرغم من انخفاض إجمالي الإنفاق على نظام التوزيع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية (الشكل 184)، و انخفاض المبلغ الإجمالي الذي أنفقته الحكومة من حيث القيمة الحقيقية من 2,3 إلى 1,1 تريليون دينار، فإنه لا يزال يمثل العبء

المالي لموازنة الحكومة . في حين يوفر نظام التوزيع العام مستوى من الأمن الغذائي الواسع للفقراء والمجموعات الهشة في العراق، فهو أيضا يغطي أكثر من 95 في المائة من غير الفقراء، ومن ثم، فهو برنامج شبكة حماية مكلف للغاية . فضلا عن ذلك، فإن النظام في شكله الحالي، يعاني من عدم الكفاءة الكبيرة في الشراء، والتوزيع، والإدارة، ويتضمن تشوهات اقتصادية كلية كبيرة بسبب اعتماده الكبير على الواردات من المواد الغذائية وطابعه الشامل . لهذا السبب ولأسباب أخرى كثيرة، بما في ذلك الحاجة لإدخال نظام شبكة حماية شامل يتجاوز دعم المواد الغذائية، تدرس الحكومة العراقية إصلاحات أخرى على نظام التوزيع العام<sup>58</sup>.

في هذا القسم، نقوم بتحليل تأثيرات التغييرات في نظام التوزيع العام على رفاهية الأسرة في ظل سيناريوهات إصلاح مختلفة . للقيام بذلك، نستخدم نموذج توازن جزئي يسمح لنا بتقدير الاستجابات للطلب التي هي لا غنى عنها في توقع نتائج إصلاحات السياسة المختلفة والقيام بعمل توقعات الطلب على المواد الغذائية . يجيب هذا الإطار على أسئلة مثل : كيف يقوم المستهلكون على طول توزيع الاستهلاك باكملة بضبط طلبهم على الرز و مواد غذائية أخرى إذا ارتفع السعر الفعلي من الرز نتيجة للانخفاض في توزيع الرز بموجب نظام التوزيع العام؟، أو، ماذا سيكون تأثير ذلك في الطلب في السوق من الزيت النباتي والطحين الاسمر أو السكر ؟

يحاول النموذج الذي نستخدمه لهذا التحليل، نموذج الطلب المختلط، التقاط هيكل استهلاك للأسر العراقية، نظرا لخصائص معينة للمواد التموينية والتشوهات التي تفرضها هذه السلع على أسواقها وعلى تلك الخاصة بسلع متداولة بحرية في السوق . الصعوبتان التجريبيتان الرئيسيتان التي يتناولهما هذا المنهج، نسبة إلى أنظمة طلب أكثر تقليدية مثل نظام الطلب المثالي تقريبا هما :عدم وجود ما يكفي من التقلبات في أسعار السلع التموينية يجعل من المستحيل تحديد آثار الأسعار؛ وتحديد الطلب من المشتريات المرصودة مع مراعاة أن الكمية المجهزة إلى كل أسرة هي ثابتة<sup>59</sup>.

وعلى اية حال، فإن هذه المنهجية تجعل الافتراضات شائعة لهذه الأنواع من أنظمة الطلب من أجل تحديد أنماط الطلب . ومن بينها، افتراض أن جميع السلع تشتريها الأسر . هذا الافتراض له آثار تجريبية : مع مراعاة أن ليس كل الأسر التي شملها المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق لعام 2012 قد استهلكت أو اشترت جميع المواد، فإنه يقوم بتوليد عينة غير متوازنة عبر المجموعات السلعية . لحل هذه المشكلة، نقدر النموذج على مستوى الفئات الخمسية المختلفة في مناطق جغرافية مختلفة (أي الحضرية والريفية أو كردستان ومناطق أخرى)، بدلا من مستوى الأسرة . ان اختيار التجميع على مستوى الفئات يولد خسارة في المعلومات الواردة في البيانات مقارنة مع تحليل على مستوى الأسرة، لكنه يتجنب الحاجة إلى اعتماد إجراءات أكثر تعقيدا للتعامل مع حلول ذات زوايا متعددة في أنظمة الطلب<sup>60</sup>.

خيار آخر ضروري لهذا النوع من التحليل هو نوع وعدد من السلع المتضمنة . في حالة العراق، فان نوع السلعة يحدد بسهولة من خلال طبيعتها : المواد التموينية وغير التموينية، اما عدد المواد فهو الذي يمثل مشكلة . يكون التعامل مع أنظمة الطلب الأكبر اصعب من التعامل من الانظمة الأصغر؛ وكلما ازدادت السلع، ازداد العبء الحسابي، وكان من الصعب الإبلاغ عن النتائج.<sup>61</sup> لتجنب هذه المشكلة، ادرجنا أولا أربعة من أصل ثمانية مواد تموينية ذات حصص كبيرة في الميزانية : الرز والطحين والسكر والزيت النباتية . ويبين الجدول 4.1 أن

<sup>58</sup> تدرس الحكومة العراقية حاليا الانتقال الى نظام "البطاقة الذكية" لتسليم المستحقات من نظام التوزيع العام ومن المحتمل أن تطبق معايير جديدة للاستهداف لنظام التوزيع العام .

<sup>59</sup> في حالات محددة مثل العراق حيث تكون الحصص التموينية مرهونة بخصائص مرصودة للأسرة تكون درجة من التفاوت في الكمية المشتراة ممكنة . وعلى اية حال اخترنا نموذج الطلب المختلط.

<sup>60</sup> انظر رمضان وتوماس 2011.

<sup>61</sup> ديتون 1997

هذه البنود تسهم في أكثر من 98 في المائة من إجمالي الإنفاق على الحصص التموينية عبر التوزيع بأكمله؛ وحصتها في إجمالي الإنفاق هي أكبر من نقطة مئوية واحدة في جميع المجموعات العشرية تقريبا.

**الجدول 4.1: نسبة المفردات التموينية من ميزانية الأسرة بحسب الفئات العشرية لتصيب الفرد من الاستهلاك ، 2012**

الفئات العشرية	اجمالي الحصص التموينية	الرز	الطحين	السكر	الزيوت النباتية
1	16.52	6.43	2.67	3.95	3.28
2	11.63	4.41	1.91	2.78	2.31
3	9.59	3.64	1.58	2.31	1.95
4	8.03	2.99	1.26	1.99	1.67
5	6.87	2.58	1.08	1.69	1.42
6	5.96	2.15	0.93	1.5	1.26
7	5.05	1.79	0.78	1.32	1.1
8	4.12	1.41	0.63	1.09	0.93
9	3.27	1.11	0.47	0.88	0.77
10	1.93	0.58	0.26	0.56	0.49

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

ثانياً، سوف ندرس أربعة سلع هي بدائل أو مكملات للمواد التموينية التي يتم تناولها في السوق الحرة و هي الرز والحبوب والحلويات والزيوت، والتي تمثل سلعا مركبة، أي السلع التي تتحرك الأسعار ضمن كل مجموعة من السلع بالتوازي ، بحيث أن المجموعة المقابلة يمكن أن تعامل كسلعة واحدة.<sup>62</sup> باختصار ، نظامنا مقدر لمجموع من ثمانية مواد: أربعة تموينية وأربعة غير تموينية.

لاحظ ان هذا الأسلوب المنهجي مفيد جدا لمحاكاة التغيرات في الأسعار والكميات التي هي ليست كبيرة بما يكفي لجعل الأفراد يتحولون من مستويات المنفعة الأولية خاصتهم . وبالتالي، فإن التغيرات الكبيرة في الأسعار بحاجة إلى إطار توازن عام وليس لهذا النوع من التحليل، لأنه يشمل جميع الروابط والانعكاسات بين قطاعات المستويين الكلي والجزئي . وعلى اية حال، فان العائق الرئيس امامها هو الطلب المكثفة على المعلومات مما يجعل من الصعب تطبيقها في معظم البلدان النامية . تحذير آخر من نموذج الطلب المختلط هو انه يتطلب تعبير مغلق لوظائف المنفعة.<sup>63</sup> وبعبارة أخرى، تعتمد النتائج على الوظيفة المفترضة المستخدمة لتمثيل مستويات رضا الأسر (أي منفعتها).

#### كيف يستجيب طلب الاسرة للتغيرات في الاسعار الخاصة بها؟<sup>64</sup>

بشكل عام، من المتوقع أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة ستتناقص استجابة للزيادة في سعرها (قانون الطلب) وتصنف هذه الأنواع من السلع على انها اعتيادية . مرونة الطلب السعرية (المرونة الخاصة بالسعر) تعطي التغير النسبي في الكمية المطلوبة استجابة للتغير بنسبة واحد في المائة في السعر و الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة . عندما تكون هذه العلاقة ايجابية، تعد هذه السلع سلعا كمالية.

<sup>62</sup> ديتون وميلبور 1980

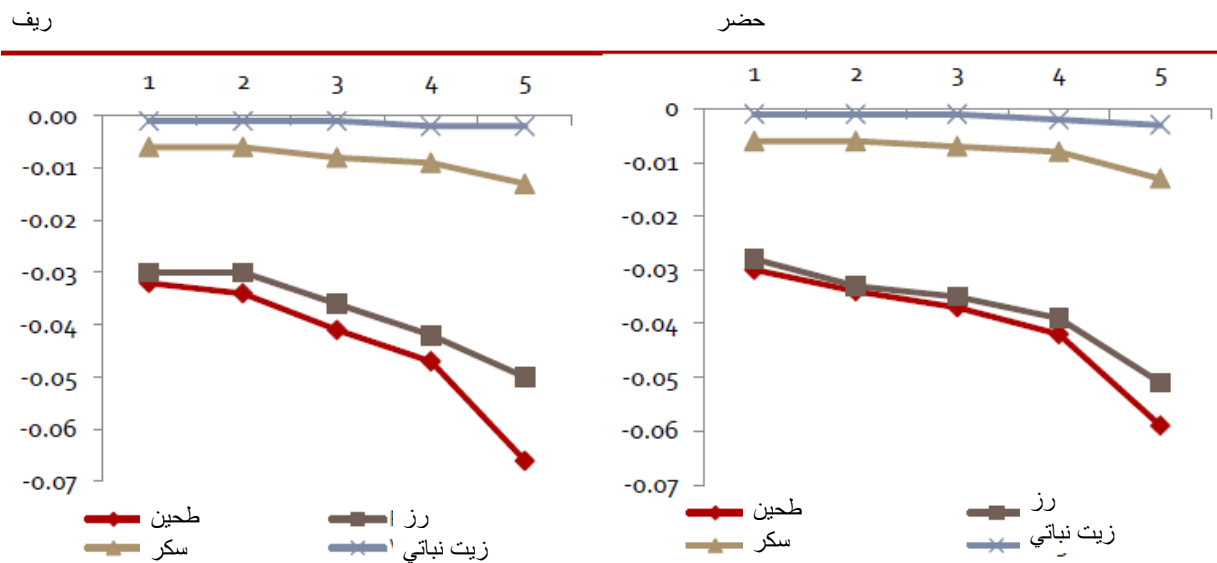
<sup>63</sup> نستخدم صيغة Gorman Polar المقترحة من قبل موشيني وريزي 2007.

<sup>64</sup> تقديرات مرونة الاسعار المتقاطعة غير معروضة في هذا التقرير. انظر رمضان و كرشان واولفييري 2014 لتقديرات مرونة الاسعار لمسح الاسر لعام 2012 وتفسيراتهم.



يمثل الشكل 196 والشكل 197 المرونات الخاصة بالأسعار للمواد التموينية الأربعة ومواد السوق الحرة في الحضر والريف في العراق على التوالي. عموماً، تشير التقديرات إلى أن هذه المواد المحددة هي ضرورية في سلة الاستهلاك للعراقيين باستثناء الزيوت في السوق الحرة. وبعبارة أخرى، فإن الأسر العراقية تكاد تكون غير مستجيبة من حيث الطلب المتفاوت للتغيرات في أسعار المواد الغذائية من المواد التموينية ومعادلاتها في السوق الحرة. فعلى سبيل المثال، إذا ارتفع سعر الطحين المجهز ضمن البطاقة التموينية بنسبة 10 في المائة، فإن المستهلكين الذين يعيشون في المناطق الريفية سيخفضون طلبهم على الحصة بنسبة 0.3 في المائة إذا كانوا ضمن الـ 40 في المائة السفلى في توزيع الاستهلاك. وبالمثل، إذا ارتفعت أسعار السكر بنسبة 10٪، بغض النظر عن اخماس الاستهلاك أو العيش في المناطق الريفية أو الحضرية، فإن المستهلكين يقللون الطلب عليه بنسبة 1% فقط أو أقل. ومع ذلك، إذا يزداد سعر الزيت في السوق الحرة بنسبة 10 في المائة في المناطق الريفية، فإن الطلب على الزيت من قبل المستهلكين سوف يقل بنسبة 8 في المائة في أدنى خمس من السكان استهلاكاً.

الشكل 196: التغيرات في النسبة المئوية في سعر الشراء للفقرات التموينية بحسب الفئات الخمسية لنصيب الفرد من استهلاك والمنطقة، 2012



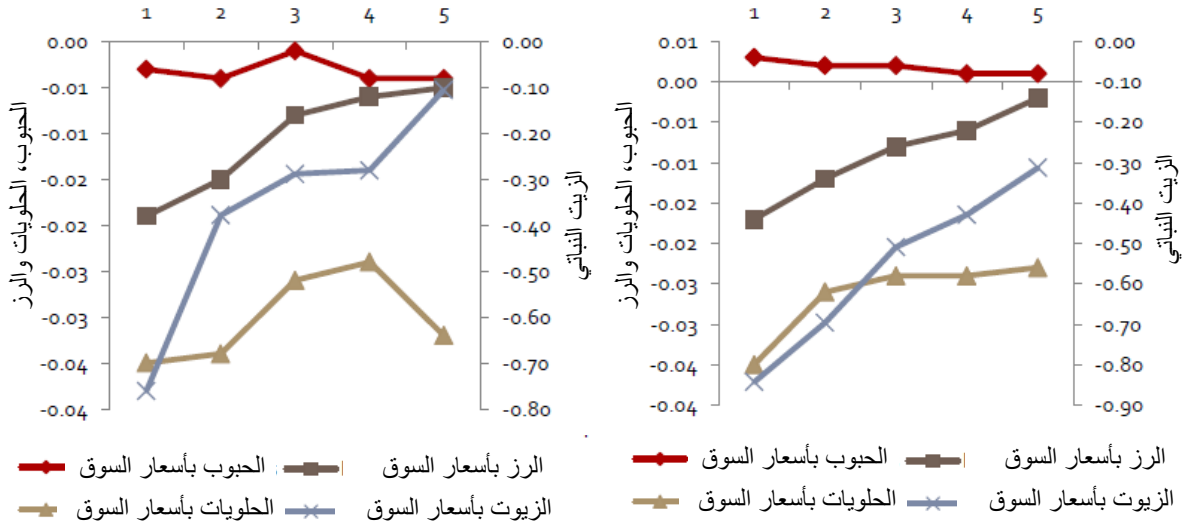
المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

فضلاً عن ذلك، فإن هناك بعض التباين في مستويات مرونات الطلب عبر الأقسام خاصة بالنسبة لسلع السوق الحرة (الشكل 197). تتخفف المرونات لثلاثة من أصل أربعة منتجات سوق حرة (أي الرز والسكر والزيت) بزيادة نصيب الفرد من الاستهلاك. وبعبارة أخرى، فإن الأسر الأسوأ حالاً هي أكثر استجابة للتغيرات في أسعار السلع الحرة من تلك التي تقع في الجزء العلوي من التوزيع. ومع ذلك، فإن العكس يحدث للسلع التموينية خاصة الرز والطحين الأسمر. الأسر الأكثر ثراء هي أكثر استجابة للتغيرات في أسعار المواد التموينية من الأسر الفقيرة. وقد يكون لدى الأسر الميسورة لها خيارات أخرى مثل بيع حصصها في السوق أو استبدالها بسلع ذات جودة أعلى، من الأسر الأفقر. أخيراً، مرونة للزيت والسكر المجهزان ضمن البطاقة التموينية والحبوب في السوق الحرة تختلف قليلاً بحسب خمس الاستهلاك، واستجابة الطلب للتغيرات في الأسعار هي قريبة من الصفر بشكل موحد.

الشكل 197: التغيرات في النسبة السنوية في سعر شراء السلع في السوق الحرة حسب النسبة الخمسية لنصيب الفرد من الاستهلاك والمنطقة ، 2012

الريف

الحضر



المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

كيف يؤثر الدخل على أنماط الاستهلاك؟

بعد أن حدثت التعديلات على السعر والكمية (مثل استبدال)، قد تحصل الأسر في نهاية المطاف على صافي دخل إيجابي أو سلبي . مرونة الدخل أو الإنفاق الخاصة بالطلب تقيس استجابة الطلب على سلعة إلى تغيير في دخل /إنفاق الأشخاص الذين يطالبون تلك السلعة المعينة، مع الإبقاء على العوامل الأخرى ثابتة . وترتبط مرونة الإنفاق السلبية للطلب بالسلع " الرديئة"، بينما ترتبط القيمة الإيجابية بالسلع "الاعتيادية".

يعرض الجدول 42 مرونة الإنفاق أو الدخل لسلع الحصة التموينية و سلع الأسواق الحرة حسب البيئة والفئات الخمسية. عموماً، تبدي معظم المنتجات مرونة إنفاق إيجابية في الريف والحضر وعبر الفئات الخمسية. وهذا يعني من جهة أن هذه السلع هي سلع اعتيادية، أي يزداد استهلاكها عندما يزداد الإنفاق، ومن جهة أخرى هذه السلع هي سلع ضرورية، وتظهر بحسب القيم التي هي أقل من واحد. جانب آخر هو أن المواد الغذائية الأكثر تكلفة مثل السلع في السوق الحرة لها مرونة إنفاق مرتفعة نسبياً لجميع الفئات الخمسية نسبة إلى مفردات الحصة التموينية. في الوقت نفسه ، الأسر الأقل غنى هي أكثر استجابة من نظيراتها من الأسر الميسورة بالنسبة للسلع في السوق الحرة، وهذا هو النمط الشائع.

وعلى أية حال، هناك استثناءات مثل الطحين الاسمر الذي يوزع ضمن مفردات البطاقة التموينية والزيت في السوق الحرة. مرونة الإنفاق لهذا النوع من الطحين هي سلبية في المناطق الحضرية وإيجابية في المناطق الريفية لجميع الفئات الخمسية وهذا ما يشير إلى أن الطحين الاسمر هو سلعة "رديئة" حدياً في المناطق الحضرية من العراق: إذا زاد دخل الأسر بنسبة 10 في المائة، فإن الطلب على الطحين الاسمر التمويني من شأنه أن يقل من 0.5 إلى 1.5 في المائة في المناطق الحضرية . يحدث العكس للزيت في السوق الحرة الذي هو سلعة "اعتيادية" حدياً في المناطق الحضرية والعكس في المناطق الريفية.

الجدول 42: مروونات الاتفاق بحسب الفئات الخمسية لنصيب الفرد من الاستهلاك والمنطقة ، 2012

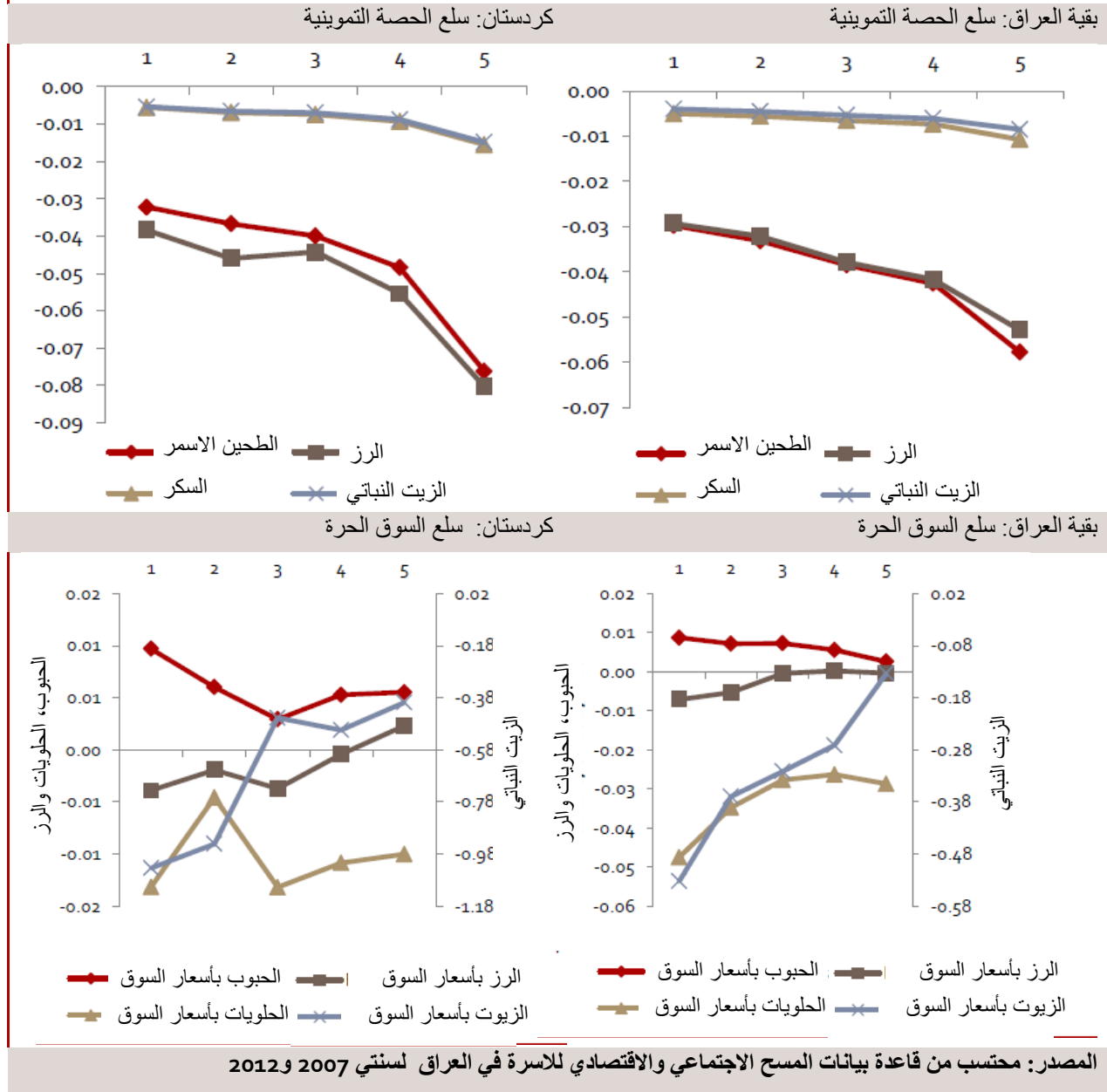
الفئات الخمسية	منتجات البطاقة التموينية				معادلات المنتجات في السوق الحرة			
	الطحين الاسمر	الرز	السكر	الزيت	الطحين الاسمر	الرز	السكر	الزيت
<b>المناطق الريفية</b>								
1	0.015	-0.024	0.005	0.021	0.086	0.353	0.359	-0.017
2	0.084	-0.005	0.006	0.023	0.054	0.227	0.259	-0.021
3	0.059	-0.009	0.005	0.027	0.045	0.155	0.213	-0.022
4	0.027	0.003	0.005	0.03	0.037	0.118	0.18	-0.013
5	0.263	0.082	0.017	0.044	0.033	0.072	0.166	-0.046
<b>المناطق الحضرية</b>								
1	-0.057	-0.008	0	0.019	0.06	0.359	0.292	0.087
2	-0.073	-0.014	0	0.022	0.044	0.256	0.224	0.085
3	-0.093	-0.004	-0.001	0.025	0.035	0.175	0.187	0.061
4	-0.088	0.012	-0.001	0.028	0.029	0.129	0.162	0.042
5	-0.146	0.035	-0.002	0.041	0.023	0.082	0.152	0.017

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

#### كيف يمكن للمستهلكين ضبط استجاباتهم للاستهلاك مع مرور الوقت؟

نظرا لعدم وجود معلومات حول استجابات المستهلك المستقبلية للتغيرات في الأسعار والانفاق، فان طريقة واحدة لفهم سلوك الافراد مع مرور الوقت هو من خلال استغلال الفوارق المكانية الغنية والواسعة في العراق . وبعبارة أخرى، ان سلوك المستهلك في المناطق الأفضل حالا قد يكون طريقة هو السلوك المستقبلي نفسه في المناطق الأسوأ حالا اليوم عند تحسن مستويات رفايتهم، بافتراض ثبات العوامل الأخرى . وهكذا، ندرس كيف أن الأسر تضبط أنماط الاستهلاك مع مرور الوقت، عند تحسن مستويات الرفاهية، من خلال مقارنة استجابات الطلب الحالية في كردستان وبقية العراق . نأخذ كردستان كمنطقة مرجعية لان مستويات الاستهلاك الحالية من المواد التموينية فيها هي الأدنى في البلاد، و لأن مستويات الإنفاق للفرد الواحد هي الأعلى كمتوسط.

الشكل 198: التغيرات في النسبة المئوية لسعر الشراء لمفردات التموينية بحسب الفئات الخمسية لنصيب الفرد من المستهلك والمنطقة ، 2012



ونرى ايضا استجابات المستهلك للتغيرات في أسعار السلع التموينية و سلع السوق الحرة لكرديستان وبقية العراق مماثلة بالنسبة إلى النتائج السابقة للمنطقة الحضرية والريفية (الشكل 198). عموماً، فإن أغلب السلع هي سلع اعتيادية مما يعني أن الطلب عليها ينخفض عندما تكون هناك زيادة في أسعارها. ليس من المستغرب ان مفردات الحصة التموينية هي أقل مرونة بكثير من بضائع السوق الحرة. ومع ذلك، فإن استجابات جميع المستويات هي أعلى في كردستان مما كانت عليه في بقية العراق وأيضاً أعلى من التقديرات للمناطق الحضرية المبينة أعلاه. في الوقت نفسه، نجد الأسر الميسورة في إقليم كردستان هي أكثر استجابة للتغيرات في أسعار السلع التموينية والعكس لمثيلاتها في السوق الحرة من بقية انحاء العراق و المناطق الحضرية. وبعبارة أخرى، و تمشياً مع مستويات الرفاهية الاعلى في كردستان العراق نسبة

إلى المناطق الحضرية، مقارنة مع المناطق الريفية في العراق، فان مرونة طلب المستهلك للتغيرات في الأسعار تزداد . وهكذا، مع نمو الاقتصاد، يواجه المستهلكون خيارات أكثر وقدرة على ايجاد البدائل بعيدا عن مفردات الحصة التموينية وزيادة استهلاكهم من سلع السوق الحرة.

هذا النمط في السلوك الاستهلاكي واضح تماما عند التحري عن استجابات الطلب على السلع بالنسبة للتغيرات في إجمالي إنفاق ودخل الأسرة بشكل عام، فإن أغلب المواد التموينية هي سلع "رديئة" حديا في إقليم كردستان بغض النظر عن مستوى نصيب الفرد من الاستهلاك . وبعبارة أخرى، فانه مع زيادة انفاق الاسرة بنسبة 10 في المائة فإن الطلب سوف ينخفض بنسبة تتراوح بين 0.4 و 3.4 في المائة للطحين الأسمر وبنحو 0.7 في المائة للرز . ويتم الحصول على استجابات معاكسة في بقية مناطق العراق: تعد المواد التموينية سلع "اعتيادية" . وخالصة القول، مع تطور الاقتصاد وزيادة مستويات الدخل عبر التوزيع، وحيث ان بقية البلاد تقترب من مستويات الرفاهية الأعلى في كردستان، فان هذه الأنواع من المواد التموينية سيكون الطلب عليها أقل في المدى القصير.

الجدول 43: مروونات الانفاق بحسب الفئات الخمسية لنصيب الفرد من الاستهلاك في كردستان وبقية العراق ، 2012

معدلاتها في السوق الحرة				منتجات المواد التموينية				
الزيت	السكر	الرز	الطحين الاسمر	الزيت	السكر	الرز	الطحين الاسمر	الاحماس
كردستان								
0.16	0.21	0.29	0.04	0.03	0	-0.07	-0.04	1
0.17	0.2	0.18	0.04	0.03	0	-0.11	-0.1	2
0.06	0.18	0.12	0.03	0.04	0	-0.07	-0.02	3
0.08	0.15	0.09	0.03	0.04	0	-0.07	-0.13	4
0.05	0.14	0.06	0.02	0.07	-0.01	-0.07	-0.34	5
بقية مناطق العراق								
-0.13	0.37	0.46	0.09	0.02	0	0.01	0.03	1
-0.09	0.25	0.35	0.06	0.03	0	0.02	0.05	2
-0.07	0.21	0.25	0.04	0.03	0	0.02	0	3
-0.06	0.17	0.2	0.03	0.03	0	0.03	-0.02	4
-0.06	0.16	0.12	0.03	0.05	0	0.09	0.06	5

مثيلاتها في السوق الحرة				سلع المواد التموينية				
الزيت	السكر	الرز	الطحين الاسمر	الزيت	السكر	الرز	الطحين الاسمر	الفئات الخمسية
كردستان								
0.16	0.21	0.29	0.04	0.03	0	-0.07	-0.04	1
0.17	0.2	0.18	0.04	0.03	0	-0.11	-0.1	2
0.06	0.18	0.12	0.03	0.04	0	-0.07	-0.02	3
0.08	0.15	0.09	0.03	0.04	0	-0.07	-0.13	4
0.05	0.14	0.06	0.02	0.07	-0.01	-0.07	-0.34	5
بقية مناطق العراق								
-0.13	0.37	0.46	0.09	0.02	0	0.01	0.03	1
-0.09	0.25	0.35	0.06	0.03	0	0.02	0.05	2
-0.07	0.21	0.25	0.04	0.03	0	0.02	0	3
-0.06	0.17	0.2	0.03	0.03	0	0.03	-0.02	4
-0.06	0.16	0.12	0.03	0.05	0	0.09	0.06	5

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

وهكذا نرى وبشكل جزئي ، أن مروونات الطلب على المواد التموينية تصبح أكبر عند تحسن مستويات الرفاهية و تسمح بانخفاض في استهلاك المواد التموينية عند مواجهة ارتفاع الأسعار واستهلاك أكبر للسلع في السوق الحرة مع ارتفاع الدخل. قطعة اخرى من اللغز هو الى اي حد تكون هذه المروونات السعرية كبيرة في اقتصاد توجد فيه أسواق متقدمة للسلع التموينية. وبالنظر إلى أن السلع التموينية توزع بشكل عام في العراق، فإن الإطار المكاني المستخدم حتى الآن هو غير غني بالمعلومات نسبياً.

نحصل على أدلة إيجابية من خلال مقارنة العراق مع مصر، حيث يوجد نظام التوزيع العام للمواد الغذائية ولكنه ليس نظاما شاملا كما الحال بالنسبة للعراق. يعرض الجدول 44 مرونة أسعار السلع التموينية في مصر. هناك العديد من الاختلافات بين نظام التوزيع العام المنفذ في مصر والعراق. على سبيل المثال، نجد في العراق، أن كميات المواد التموينية هي دالة في عدد افراد الاسرة المدرجين في البطاقة التموينية، فان مصر توزع حصص وإعانات ثابتة لزيت الطهي والسكر و يمكن للمستهلكين اكمالهما من السوق الحرة.<sup>65</sup> بالإضافة إلى ذلك، يتم دعم دقيق القمح والخبز بشكل شامل، وليس هناك تقنين للكمية بحيث يمكن للأسر ان تحصل على اي قدر ترغب في استهلاكه بالسعر المدعم. ربما بسبب هذه الاختلافات، فان مصر لديها سوق أكثر تطورا للسلع التموينية ومرونة الأسعار هي اعلى بكثير (تقريبا 15 مرات) عن تلك في العراق، حيث لا يتم الاتجار بمواد البطاقة التموينية الا ما ندر.

**الجدول 44: مرونة الطلب السعرية بحسب منتجات الدعم الحكومي في مصر 1997 و العراق 2013**

العراق	مصر		
-0.002	-0.030	زيت الطبخ	الدعم زائدا الكمية المادة التموينية
-0.008	-0.120	السكر	
-0.042		الطحين الاسمر	
-0.037		الرز	
	-0.060	طحين الحنطة	الدعم فقط
	-0.120	الخبز	

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و 2012

#### سيناريوهات اصلاح نظام التوزيع العام واثرها في الرفاهية

يشير التحليل حتى الآن إلى أن الاسر وهي تواجه التغيرات في الأسعار الفعلية [السوقية] للمواد التموينية، في المتوسط، ستشهد تغييرا محدودا جدا في طلبها لهذه المواد. ومع ذلك، هناك أيضا بعض المؤشرات على أن السلع التموينية تصبح ببطء أقل تفضيلا على الأقل بالنسبة لتلك الأسر التي لديها ميزانيات كبيرة. على سبيل المثال، فان الطحين الأسمر، الذي يشكل أكبر حصة من النفقات ضمن مفردات الحصة التموينية، هو سلعة رديئة في المناطق الحضرية وكذلك في كردستان. فضلا عن ذلك نجد ان الرز ضمن الحصة هو أيضا سلعة رديئة في كردستان. من ناحية أخرى، مع تحسن مستويات الرفاهية في المناطق الريفية، لن يقلل الناس كثيرا من طلبهم للطحين الاسمر التمويني والسكر والزيت في المدى القصير، وهو ما ينطبق أيضا على المناطق الحضرية و كردستان وبقية مناطق العراق. وعلى اية حال ونتيجة لمستويات الرفاهية الاعلى السائدة في المناطق الحضرية وخاصة في إقليم كردستان، فضلا عن وجود أسواق جيدة الأداء نسبيا، لا يبدي المستهلكون أنماط استهلاك أكثر مرونة.

<sup>65</sup> مزيد من التفاصيل حول نظام مصر: ينظر رمضان و توماس 2011 و احمد وبويس و غاتنر و لوفغرين 2001

مع الأخذ بنظر الاعتبار هذه الأمور، نقترح سيناريوهين لإصلاح نظام التوزيع العام اللذين يمكن ان يقللا من الجهد الاجتماعي عن طريق إزالة المواد التموينية عن تلك الأسر التي لا تحتاج الا الى النزر اليسير منها أو التي يمكن بسهولة ان تضبط استهلاكها أو مزيج من الاثنين معا. السيناريو الأول (السيناريو أ) يشمل توزيع الحصص فقط إلى الـ 60 في المائة السفلى من توزيع الاستهلاك في المناطق الحضرية (أو كردستان) وكامل سكان الريف (أو بقية مناطق العراق). السيناريو الثاني (السيناريو ب) يشمل توزيع الحصص فقط إلى المناطق الريفية (أو بقية مناطق العراق). عملية المحاكاة هي نفسها لكلا السيناريوهين: نبدأ بإزالة المواد التموينية، من أصغر إلى أكبر مادة تموينية، واحدة تلو الأخرى على وفق أهمية هذه المادة المقاسة بحسب حصتها في إجمالي الانفاق.

ملاحظة، في كلا السيناريوهات، لا تعبير المحاكاة اهتماما للآثار غير المباشرة و / أو الآثار فيما بين الأسر التي تعيش في المناطق نفسها او مناطق جغرافية مختلفة . هذه هي افتراضات قوية، بالنظر إلى أنه عندما يتم تنفيذ هذه السياسات فقد تؤدي إلى ظهور السوق السوداء وتسربات اذا ما تمت من دون التنفيذ المتزامن لسياسات استهداف فعالة.

**الجدول 45: معدل التغيير في الانفاق الكلي بحسب الفئات الخمسية في المناطق الحضرية**

السيناريو أ	الرز	رز + زيت	رز+ سكر+زيت	رز+ سكر+ زيت+حنطة
1(الأفقر)	0%	0%	0%	0%
2	0%	0%	0%	0%
3	0%	0%	0%	0%
4	-8%	-14%	-23%	-34%
5(الاغنى)	-7%	-10%	-17%	-20%
السيناريو ب	الرز	رز + زيت	رز+ سكر+زيت	رز+ سكر+ زيت+حنطة
1(الأفقر)	-12%	-24%	-39%	-60%
2	-10%	-21%	-33%	-51%
3	-9%	-17%	-28%	-43%
4	-8%	-14%	-23%	-34%
5(الاغنى)	-7%	-10%	-17%	-20%

**المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنتي 2007 و2012**

ويبين الجدول 45 متوسط التغيير في مجموع الرفاهية لكلا السيناريوهات وكل خطوة محاكاة بحسب الفئات الخمسية على وفق توزيع الاستهلاك في المناطق الحضرية . وعلى اساس للمناقشة السابقة، فإن الغاء نظام البطاقة التموينية سيكون معادلا تقريبا لزيادة أسعار المواد التموينية لتصل إلى مستويات الأسعار في السوق نظرا لانخفاض استجابة المستهلكين للتغيرات في الأسعار والنفقات . هذا سوف يؤثر



بشكل مباشر في مستويات رفاهية المستهلك من خلال خفضها من الخمس إلى الثلث للفئات الخمسية العليا في السيناريو أ و 60% لادنى الفئات الخمسية في المناطق الحضرية في السيناريو ب.

مع تطور البلاد، فإن الأسر تصبح أفضل حالا وسينخفض الطلب على المواد التموينية نتيجة لكونها سلعا " رديئة ". لحساب هذا الاحتمال، نركز على النتائج استنادا إلى المقارنة بين اقليم كردستان وبقية مناطق العراق . ويبين الجدول 46 متوسط التغير في مجموع الرفاهية لكلا السيناريوهين وكل خطوة محاكاة بالنسبة للفئات الخمسية في كردستان . نظرا للمرونات الأعلى للتغيرات في أسعارها الخاصة والدخل في كردستان، فإن أثر الرفاهية لهذا النوع من إصلاح نظام التوزيع العام هو أصغر نسبيا مما يمكن توقعه بالنسبة للمناطق الحضرية ككل . وشهدت أفقر فئة خمسية في السيناريو ب أكبر تأثير ، بحيث انخفضت مستويات الرفاهية إلى النصف، مقارنة بانخفاض 60 في المائة في الانفاق لأفقر 20 في المائة في المناطق الحضرية.

في السيناريو أ، حيث يتم استبعاد أعلى 40 في المائة من استلام المواد التموينية، فإن أثر الرفاهية على أغنى فئة خمسية في كردستان هو انخفاض في متوسط الإنفاق بنسبة 12 في المائة مقابل 20 في المائة لأغنى الأحماس في المناطق الحضرية في العراق . وقد يبرز ذلك حقيقة أن المستهلكين هم أقل تأثرا بإصلاحات نظام التوزيع العام لأنهم يستهلكون كميات أقل بالفعل في كردستان، ويمكنهم ضبط طلبهم على مفردات البطاقة التموينية بسهولة أكبر عندما يكون كل من المستويين الأوليين للرفاهية أعلى والأسواق أكثر تطورا نسبيا.

**الجدول 46: معدل التغير في الانفاق الكلي بحسب الفئات الخمسية في اقليم كردستان**

السيناريو أ	الرز	رز + زيت	رز + سكر + زيت	رز + سكر + زيت + حنطة
1(الافقر)	0%	0%	0%	0%
2	0%	0%	0%	0%
3	0%	0%	0%	0%
4	-8%	-11%	-18%	-27%
5(الاغنى)	-7%	-6%	-10%	-12%
السيناريو ب	الرز	رز + زيت	رز + سكر + زيت	رز + سكر + زيت + حنطة
1 (الافقر)	-11%	-20%	-32%	-46%
2	-10%	-18%	-28%	-42%
3	-8%	-14%	-23%	-34%
4	-8%	-11%	-18%	-27%
5 (الاغنى)	-7%	-6%	-10%	-12%

المصدر: محتسب من قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنتي 2007 و2012

ومما تقدم نستنتج، إن الشرائح الفقيرة (الادنى استهلاكا) في العراق تعتمد بشكل غير متناسب على التحويلات العامة والخاصة لتكملة دخولها المنخفضة نسبيا في سوق العمل. أغلب هذه التحويلات هي صغيرة وتغطي جزءا بسيطا من الفقراء. الاستثناء الوحيد هو نظام التوزيع العام، والذي يضمن قدرا أدنى من استهلاك السرعات الحرارية ليس فقط للفقراء، ولكن للسكان جميعا. نظرا لطبيعتها الشمولية، والتكاليف المالية الكبيرة، والتشوهات الكبيرة التي يسببها نظام التوزيع العام للاقتصاد ككل، نحاول تقدير أثر الرفاهية لإصلاح نظام التوزيع العام من خلال استهدافه لقسم من السكان.

ونظرا لشمولية الاستهلاك، وعدم وجود سوق للسلع التموينية، وانخفاض مستويات الدخل لكثير من السكان، فإن استهلاك الاسرة للمواد التموينية غير مرن نسبيا للتغيرات في الأسعار، ولكثير من السكان، فإن هذه السلع هي ليست رديئة، ولكن بالاحرى اعتيادية. ومع ذلك، هناك بعض المؤشرات على أنه مع التحسن في مستويات الرفاهية، ومع ما تواجهه من أسواق جيدة الأداء، فإن بعض شرائح السكان يبتعدون عن استهلاك المواد التموينية ويستهلكون بدائلها في السوق. عموما، يشير ذلك إلى أنه في حين أن أي إصلاح سيكون له آثار سلبية وآثار رفاهية كبيرة، مع مرور الوقت، ومع زيادة الدخل، فإن بعض الأسر قد لا تتأثر بشكل كبير.